الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٥ | الجزء : ٢ | مايو - أغسطس ٢٠٢٢ م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. عبدالرحمن بن دخيل ربّه المطرّفي
(رئيس التحرير)
أستاذ الأدب والنقد المشارك بالجامعة الإسلامية

د. إبراهيم بن صالح العوفي
(مدير التحرير)
أستاذ النّحو والصّرف المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن سالم الصاعدي
أستاذ النّحو والصّرف بالجامعة الإسلامية

د. إبراهيم بن محمّد علي العوفي
أستاذ اللغويّات المشارك بمعهد تعليم اللغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمّد بن صالح الشّنطي
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة جدارا–الأردن

أ.د. علاء محمد رأفت السيّد
أستاذ النّحو والصّرف والعروض–جامعة القاهرة

أ.د. عبدالله بن عويقل السّلمي
أستاذ النّحو والصّرف–جامعة الملك عبدالعزيز بجدّة

***

قسم النشر: د. **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمّد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلاميّة

أ.د. محمّد محمّد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النّحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

أ.د. عبدالرزّاق بن فرّاج الصاعدي
أستاذ اللغويات بالجامعة الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخمّاش
أستاذ اللغويات في جامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. محمّد بن مريسي الحارثي
أستاذ الأدب والنقد في جامعة أمّ القرى

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد . تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي في جامعة الإمارات العربية المتّحدة

أ.د. عمر الصدّيق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية–الخرطوم

د. سليمان بن محمّد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

- عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
- مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- مقدّمة.
- صلب البحث.
- خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
- رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**دلالة مصطلح (الأسهل منه) واستعماله عند النحويين** د. عبد الملك أحمد السيد شتيوي	٩
٢)	**لغة قريش بين الاختيار اللغوي ورسم المصحف الشريف (دراسة تحليلية)** د. عبد الرحمن بن زايد الشعشاعي	٧٣
٣)	**توجيهُ سِبْطِ ابنِ العَجْمِي رواياتِ صحيح البخاري على المذهب الكوفي -دراسة في كتابه (الناظر الصحيح)** د. عبد العزيز بن عبد الرحمن المحسن	١٣١
٤)	**الحذف المشكل للحروف في شعر المتنبي (دراسة تركيبية دلالية)** د. عبد الهادي بن مداوي بن أحمد آل مهدي	٢٠٥
٥)	**بلاغة الخطاب الإقناعي في آيات الحث على الإنفاق التطوعي في ضوء مفاهيم الحجاج** سحر مصطفَى إبراهيم المِعَنَّا	٢٨٥
٦)	**توظيف الإطار المنهجي للنظرية ا لمجذّرة في تأصيل البحث البلاغي -"نظرية النظم أنموذجًا"** د. زينب بنت عبد اللطيف كامل كردي	٣٤٩
٧)	**المعنى وضده في القرآن بين بلاغة التأكيد والتأسيس من خلال كتب المفسرين** د. سعيد بن عثمان بن محمد الملا	٤٠٧

م	البحث	الصفحة
٨)	**وظائف الشعر في السرد القديم: قراءة في كتاب (أدب الغرباء) للأصفهاني** هند بنت عبد الرزاق المطيري	٤٦١
٩)	**عتبات القصيدة الفصحى وثيقةً ثقافية** د. صالح بن عويد الحربي	٥٠٩
١٠)	**الحركة في أشعار المُعَمَّرين دراسة في البنية** د. علي بن أحمد الهمامي	٥٤٩
١١)	**الاستطراد السردي عند الرحالة السعودي محمد بن ناصر العبودي كتاب : من روسيا البيضاء إلى روسيا الحمراء أنموذجًا** د. فلاح بن مرشد بن خلف العتيبي	٥٨٧
١٢)	**همزيّة حسّان بن ثابت ﷺ في الدّفاع عن الإسلام (مُقاربة أسلوبيّة)** د. عنايات عبد الله الشيحة	٦٢١
١٣)	**التَّقابل في رواية (زهور فان غوخ) لمقبول العلوي** خلود بنت عبد اللطيف بن صالح الجوهر	٦٦١
١٤)	**صعوبات تعلم اللغة العربية عن بعد بوصفها لغة ثانية "من وجهة نظر متعلميها"** د. عادل علي غانم السناني	٧٠٥
١٥)	**صناعة مُعجم تعليمي للنّاطقين بغير العربيّة باستخدام نظرية الحقول الدّلاليّة** د. عبد الناصر عثمان عبد الله صبير	٧٧١

تـوجيهُ سِبْطِ ابنِ العَجْمِي روايـاتِ صحيح البخـاري على المذهب الكوفي

دراسة في كتابه (الناظر الصحيح)

Sibṭ Ibn al-ʿAjmi's Justifications of the Narrations of Sahih al-Bukhārī in the Kūfī School of Thought

a Study in his Book (al-Nāẓir al-Ṣaḥīḥ)

د. عبد العزيز بن عبد الرحمن المحسن

أستاذ مساعد بكليّة التربية بالمجمعة – جامعة المجمعة

البريد الإلكتروني: a.mohsan1401@gmail.com

المستخلص

البحث يقوم على جمع توجيهات سبط ابن العجمي على الروايات المستشكلة في صحيح البخاري، ودراستها على المذهب الكوفي، بعد تحري ضبط الرواية، والقطع بثبوتها من خلال تتبع طرق ورودها في الصحيحين، ثم الحكم والترجيح.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمة، وتمهيد، ثم مبحثين، وخاتمة.

تحدثت في التمهيد عن مطلبين: الأول: عناية العلماء بصحيح البخاري، وجهودهم اللغوية فيه، والمطلب الثاني: سيرة سبط ابن العجمي، وقيمة كتابه (الناظر الصحيح).

وجعلت المبحث الأول خاصًّا بتوجيهات سبط ابن العجمي على روايات الصحيح المتعلقة بالنحو، وأمَّا المبحث الثاني فهو خاص بالتوجيهات المتعلقة بالصرف، وأنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري، رواية، سبط ابن العجمي، المذهب الكوفي، توجيه.

Abstract

This Research is based on the collection of Sibt Ibn Al-ʿAjmi's justifications of the disputed narrations in Sahih Al-Bukhari, and studying them according to the Koufī school of thought, after veryfiying the authenticity of the narration, and determining their evidences by tracing the methods of their occurence in the Two Sahihs, then ruling and weighting thereof.

The nature of this research requires dividing it into: an introduction, a preface, two chapters and a conclusion.

The preface included the scholars' concern about Sahih al-Bukhari and their linguistic efforts therein, and an a brief explanation of the biography of Sibt Ibn Al-ʿAjmi and the value of his book (Al-Nāzir Al-Sahih).

The first chapter was specifically dedicated to study Sibt Ibn Al-ʿAjmi's justification of the authentic narrations related to grammar. The second chapter mentioned the justification related to morphology. The research ended with a conclusion in which mentioned the most prominent findings.

Keywords: Sahih al-Bukhari, narration, Sibt Ibn Al-ʿAjmi, Kūfī school of thought, justifying.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه الكرام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ لكتب الحديث الشريف مكانةً سامية عند العلماء؛ حيث جمعت أصول الدين، وحوت كلام أفضل البشر صلى الله عليه وسلم، فانشغل بها العلماء منذ القدم، شرحًا واستنباطًا، واستخلاصًا للأحكام الشرعية واللغوية.

ومن أعظم كتب الحديث كتاب (الجامع الصحيح) للإمام أبي عبد الله رحمه الله؛ إذ هو أعلاها سندًا، وأصحها متنًا، فقد عرفت الأمة قدره، وتلقته بالقبول، قال عنه الذهبي: هو أجلُّ كتب الإسلام، وأفضلها بعد القرآن.

وصحيح البخاري دُوِّن بالسند المتصل بمؤلفه البخاري في روايات عدة، وسميت كل رواية باسم راويها، ومن أشهر هذه الروايات: رواية الفربري، ورواية النسفي، ورواية النسوي، ورواية البزدوي، وتفرعت عن هذه الروايات روايات أخرى متمايزة في الضبط والإتقان، وهذا معروف عند علماء الحديث.

ونظرًا لتعدد هذه الروايات للصحيح فقد حصل في بعض هذه الروايات ما يخالف ظاهرُه الأحكامَ المقررة عند علماء العربية؛ لذا تصدَّر لها جهابذة العلماء، ووقفوا عند ألفاظها، وأساليبها، شرحًا وتوجيهًا، وكان من هذه الجهود اللغوية ما هو عام مبذول أثناء شرح الحديث، ومنها جهود خاصَّة تمثلت في مؤلفاتٍ للنظر في صحيح البخاري ورواياته، وحلِّ إشكالاتها، وفي مقدمة هذه المؤلفات، كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك، وقد لقي هذا الكتاب عناية العلماء قديمًا وحديثًا، وكُتب فيه دراسات عدة.

ثم تواصلت جهود العلماء من بعده، فجاء سبط ابن العجمي بمؤلفٍ نفيس، وهو وإنْ استفاد من ابن مالك إلَّا أنَّه زاد عليه في مسائل وتوجيهات أخرى لعلماء آخرين لم تُدوَّن توجيهاتهم من قبلُ، يقول في مقدمة كتابه:

«وكنت قد قرأت (الجامع الصحيح) للإمام شيخ الإسلام البخاري –قدس الله سره– غير ما مرَّة، وتطلبتُ إعرابًا عليه، فرأيتُ أصمعي زمانه جمال الدين رحمه الله قد كتب على أماكن منه، ورأيتُ من انتقد عليه في أماكن، فضممتُ هذا إلى هذا، وزدت عليه أشياء من كلام الأئمة، كأبي البقاء، وابن الأبرش، والقاضي عياض، والحمزي، والنووي، والطيبي، والتُّوربَشتي، والكرماني، والبِرماوي، وشيخنا الحافظ، وسيدي الوالد –رحمهم الله تعالى– التقطتها من أثناء كلامهم؛ لأنهم لم يفردوا هذا التأليف، فصار مجموعًا حسنًا، وسميته بـ(الناظر الصحيح على الجامع الصحيح)».

والقارئ لكتاب سبط ابن العجمي هذا يجد فيه مباحث لغوية هامة، وتخريجات نفيسة، إعرابية وصرفية، قيدها من السابقين وأئمة زمانه، وهي تنبئ عن عالم متفنن، ولغوي قدير، وجهد كبير في مجال البحث اللغوي، فجاءت فكرة البحث في الكتاب، ودراسة توجيهات روايات صحيح البخاري على المذهب الكوفي خاصة؛ إذ يصعب دراسة التخريجات على المذهبين جميعًا؛ نظرًا لكثرتها، ولأنَّ بعض مسائل المذهب الكوفي لم ترجح في كتب النحو المعروفة، وجاء في هذه الروايات ما يساعدها، فكان جديرًا بأنْ يكون الاختصاص بها وإبرازها.

ويتمثل عملي في هذا البحث في استقراء روايات صحيح البخاري التي وجهها سبط ابن العجمي على المذهب الكوفي، ومقارنة هذه الروايات بروايات صحيح مسلم إنْ ورد فيه الحديث؛ للوقوف على ثبوتها والجزم بها، ثم دراستها معتمدًا في ذلك على كتب شرَّاح الصحيحين، وكتب الخلاف النحوي وغيرها، وبعد ذلك الحكم عليها بما يترجح لديّ من كلام الأئمة، وعنونتُ البحث بـ:

توجيهُ سِبْطِ ابنِ العَجْمِي رواياتِ صحيح البخاري على المذهب الكوفي

دراسة في كتابه (الناظر الصحيح).

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأمور التالية:

١- تعلق البحث بالمصدر الأول عند الأصوليين وهو السماع، وذلك من خلال البحث في حديث النبي صلى الله عليه وسلم واستخراج بعض الأحكام النحوية والصرفية المختلف فيها بين المذهبين.

٢- إكمال جهود الإمام ابن مالك رحمه الله الذي كان له السبق في توجيهات روايات صحيح البخاري، فجاء البحث ليدرس توجيهات العلماء من بعده على المذهب الكوفي خاصة.

٣- تعزيز الشواهد النحوية بأدلة سماعية ثبتت صحتها بالسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٤- الكشف عن أثر توظيف الحديث الشريف في الدرس النحوي والصرفي، وأن المنهج الصحيح في تناول قضية الاستشهاد بالحديث النبوي على المسائل النحوية أن تدرس روايات الحديث، ويقطع بثبوتها، ثم يحكم بما يترجح.

٥- إبراز شخصية سبط ابن العجمي من خلال دراسة كتابه، والوقوف على نبوغه العلمي، وجهوده اللغوية.

الدراسات السابقة:

الدراسات اللغوية المتعلقة بـ(صحيح البخاري) كثيرة، غير أنَّ طبيعة هذا البحث تختلف؛ إذ هي توجيه لروايات متعددة للصحيح قد استشكلها الشراح، وحصل الخلاف فيها وفي توجيهها، ولعل أقرب الدراسات التي تتشابه مع بحثي هو كتاب ابن مالك: شواهد التَّوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وهذا الكتاب مقتصِر على توجيه ابن مالك واختياره، وأمَّا كتاب (الناظر الصحيح) لسبط ابن العجمي فقد صرَّح فيه مؤلفه بأنَّه زاد على ابن مالك واستدرك، وقيد توجيهات أحدَ عشرَ عالِمًا لم تدون من قبل، إذ أخذ بعضَها مشافهة عنهم أثناء الطلب، وقد تقدم ذكرهم آنفًا.

ولأجل هذا فإن جميع الدراسات المتعلقة بكتاب ابن مالك (التوضيح) مختلفة اختلافًا كبيرًا، وإن كانت بعض صور المسائل قد تتشابه؛ نظرًا لطبيعة الدرس النحوي والصرفي الذي تتداخل وتترابط مسائله.

ولم أقف –حسب علمي– على بحث أو دراسة تناولت كتاب (الناظر الصحيح) مما شجعني على الاستعانة بالله ودراسته من جهة توجيهاته على المذهب الكوفي.

منهج البحث:

قرأت كتاب (الناظر الصحيح) كاملًا، وجمعت مسائله وتوجيهاته المتعلقة بالمذهب الكوفي، ثم آثرت أن يكون منهجي على التالي:

١– إيراد الحديث الشريف الذي أريد دراسة روايته، وأقتصر فيه على موطن الشاهد.

٢– نقل كلام المؤلف سبط ابن العجمي كاملًا إلَّا إنْ تعذر ذلك لطوله فأكتفي بنقل توجيهه، وأترك الباقي؛ إذ إنه سيرد أثناء بحث المسألة.

٣– تخريج الحديث من صحيحي البخاري ومسلم، وذلك بتتبع مواضع ذكر الرواية فيهما، وذكر أبوابها، وبيان ما فيهما من فرق مؤثر في المسألة.

٤– بيان الروايات الأخرى لنُسَخ صحيح البخاري معتمدًا على (فتح الباري) لابن حجر، وشرح القسطلاني الذي عُرف عنه ضبط ألفاظ الصحيح بالحروف معتمدًا على النسخة اليونينية وفروعها وغيرها؛ مما جعل لها قيمة كبرى عند العلماء، وإليها المرجع عند الاختلاف.

٥– تخريج المسألة والتثبت من نسبتها للكوفيين، ثم دراستها اعتمادًا على كتب الخلاف النحوي، وشروح الحديث، وإيراد الشواهد المؤيدة للمسألة.

٦– الحكم على تخريج المؤلف الروايةَ على المذهب الكوفي إن ترجح لي ثبوتها، أو حملها على تصرف الرواة إن شذَّت الرواية في نسخة وخالفت الروايات الأخرى، ولم تتقوَ بالقواعد النحوية.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على ما يلي:

المقدمة:

بيَّنتُ فيها أهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

التمهيد: ويشتمل على مطلبين:

المطلب الثاني: سيرة سبط ابن العجمي، ومكانة كتابه (الناظر الصحيح).

المبحث المطلب الأول: عناية العلماء بصحيح البخاري، وجهودهم اللغوية فيه بإيجاز.

الأول: روايات صحيح البخاري التي وُجِّهت على المذهب الكوفي في مسائل النحو.

المبحث الثاني: روايات صحيح البخاري التي وُجِّهت على المذهب الكوفي في مسائل الصرف.

الخاتمة: ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

المصادر والمراجع.

ومما يحسن التنبيه عليه أني اعتمدت في البحث صحيح البخاري المطبوع سنة ١٤٢٢هـ، بعناية د. محمد زهير الناصر، لأن هذه الطبعة مصورة عن الطبعة السلطانية المطبوعة ببولاق سنة ١٤٢٢هـ، وهذه الطبعة محل اهتمام العلماء، والمشتغلين بالحديث؛ لضبطها وإتقانها.

وأما صحيح مسلم فكان الاعتماد على الطبعة التي بتحقيق د. محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٤هـ، نظرًا لما قدمه المحقق فيها من خدمات، من ترقيم للأحاديث يصل إليها الباحث بدقة.

وبعد، فإني أسأل الله تعالى أن يبارك في العمل وينفع به، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

التمهيد

ويشمل ما يلي:

المطلب الأول: عناية العلماء بصحيح البخاري، وجهودهم اللغوية فيه بإيجاز:

صحيح البخاري أجل كتاب في تاريخ الإسلام بعد كتاب الله تعالى، وهذا باتفاق أئمة الشأن والأعلام الأجلاء، يقول النووي: اتفق العلماء على أنَّ أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاريِّ ومسلم(١).

ولعل السبب في هذا ما منح الله به البخاري من ذكاء وحفظ، وما عُرف عنه من تحرٍّ وضبط، وعلم بالرواية والدراية، أهلته لذلك.

ولم يكن هذا مقتصرًا على علم الحديث فحسب، بل واللغة أيضًا، يقول الإسماعيلي: نظرت في كتاب الجامع للبخاري فرأيته جامعًا للسنن، ودالًّا على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلَّا من جمع إلى معرفة الحديث ونقله، والعلم بالروايات وعللها علمًا بالفقه واللغة، وتمكنًا منها كلها(٢).

وللإمام البخاري مباحث لغوية أودعها في كتابه، تتعلق باللغة وغريبها تارة وهو الكثير، وتارة بمسائل نحوية أو صرفية يشير إليها إشارة عقب إيراده الحديث، أو عندما يورد الآية كما في كتاب التفسير من كتابه الصحيح.

وجهود العلماء وخدمتهم لهذا الكتاب، وما بذلوا فيه من شرح واختصار غير خافٍ على المشتغل بالعلم، غير أني أشير إلى جانب يتعلق بالبحث، وهو خدمتهم اللغوية، والغالب أنَّ العلماء المتقدمين تأتي عنايتهم اللغوية أثناء شرح الحديث، ولم يكونوا يفردونها بكتب خاصة، ومع هذا فقد وصلَنا من الكتب

(١) ينظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ١٣٧٩هـ، ١٢/١.

(٢) المرجع نفسه: ١١/١.

المفردة في هذا الباب شيء كثير، من ذلك:

- تفسير غريب ما في الصحيحين، للإمام ابن أبي نصر الحميدي (ت ٤٨٨هـ).
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ).
- اختصار صحيح البخاري، وبيان غريبه، لأبي العباس القرطبي (ت ٦٥٦هـ).
- شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ).
- الكواكب الدراري، للكرماني (ت ٧٨٦هـ).
- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، للزركشي (ت ٧٩٤هـ).
- مصابيح الجامع، للدماميني (ت ٨٢٧).
- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢).
- عمدة القاري، للعيني (ت ٨٥٥).
- شرح القسطلاني (ت ٩٢٣هـ).
- إعراب القاري على أول باب البخاري، للملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ).

وهذه المؤلفات وغيرها مما هو في عداد المخطوط يبين أثر صحيح البخاري فيمن جاء بعده، وأنَّه محل عنايتهم، وما ذلك إلَّا خدمة للسنة النبوية، وللأحكام الشرعية عمومًا.

المطلب الثاني: سيرة سبط ابن العجمي، ومكانة كتابه (الناظر الصحيح):

اسمه ونسبه[1]:

(١) تنظر ترجمته في: السيوطي، **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، ص٣٠، وحاجي خليفة، **سلّم الوصول إلى طبقات الفحول**، ١١٦/١، والزركلي، **الأعلام**، ٨٨/١.

هو موفق الدين، أبو ذر، أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، الطرابلسي، الشافعي، المعروف بسبط ابن العجمي، وهذا اللقب (سبط ابن العجمي) اشتهر به والده برهان الدين، ثم أصبح يلقب به الابن موفق الدين.

والسِّبْطُ هو ابن البنت، والمراد بها أمُّ برهان الدين، عائشة بنت عمر بن محمد، ينتهي نسبها إلى أبي طالب عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن، الحلبي، ابن العجمي.

مولده ونشأته:

ولد في حلب ليلة الجمعة في التاسع من شهر صفر، سنة ٨١٨ هـ، ونشأ في بيت علم ودين، فأجداده من جهة أمه أسسوا المدارس على يد أبي طالب عبد الرحمن بن حسن ابن العجمي، ودرَّسوا فيها.

ووالده العالم الحافظ برهان الدين شيخ بلاد حلب، والحافظ المحدث في عصره، وكان لوالده أثر فيه، فقد أكثر الأخذ عنه وعن مؤلفاته الكثيرة، حتى أصبح محدثًا معروفًا، وأديبًا بارعًا، نظم كثيرًا من الفنون، وصنف في كثير من العلوم.

شيوخه وتلاميذه:

طلب موفق الدين أبو ذر العلم منذ صغره، واستفاد من عدد من الشيوخ، أبرزهم والده برهان الدين، وهو من كبار علماء الشافعية، وعالم بالحديث ورجاله، وله مصنفات مشهورة، منها شرح على (صحيح البخاري)، وشرح كتاب (الشفا) للقاضي عياض، وذيل على كتاب (الميزان) للذهبي، وغيرها.

كما تعلم موفق الدين أبو ذر على يد علماء آخرين أبرزهم: العالم المحدث الكبير ابن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ). وعنه أخذ الحديث وعلم الرجال، وابن الإعزازي، والزين الخرزي، وعنهما أخذ العربية، والعلاء بن خطيب الناصرية، (ت ٨٤٣هـ). وغيرهم من العلماء الذين يطول ذكرهم.

وأما أشهر تلاميذه فهم: إبراهيم بن أحمد الكردي، المعروف بفقيه

اليشبكية، وشهاب الدين، أحمد بن أحمد الحاضري، الواعظ في الجامع الكبير بحلب، والشيخ أبو بكر بن محمد الحيشي، وحسن بن علي الأربلي، وغيرهم كثير.

مؤلفاته:

لموفق الدين أبي ذر مؤلفات عديدة، وأغلبها مفقودٌ، وقيل: إنه هو الذي أتلفها، ولعل من أبرز كتبه المطبوعة أو التي ذكرتها المصادر ما يلي:

- الناظر الصحيح على الجامع الصحيح، وهو مطبوع في مجلدين، بتحقيق: حامد عبد الله المحلاوي، في دار القلم، سنة ١٤٣٩هـ.
- كنوز الذهب في تاريخ حلب، وهو مطبوع في جزأين، في دار القلم بحلب سنة ١٤١٧هـ.
- أوفى الوافية في شرح الكافية.
- التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح.
- مبهمات البخاري وإعرابه.
- عروس الأفراح فيما يقال في الراح.

وفاته:

توفي رحمه الله بحلب في شهر ذي القَعدة، سنة ٨٨٤هـ، بعد أن اختلط يسيرًا، وعمي، وقيل: إن بصره رجع إليه آخرًا.

مكانة كتابه (الناظر الصحيح):

الكتب المؤلفة على صحيح البخاري متنوعة، وفي فنون مختلفة، وقد أولى العلماء عنايتهم به، وما من إمامٍ إلَّا تصدى له، بالشرح والتعليق، ومن هذه الجهود مساهمة أهل العربية فيه، إعرابًا، وتوجيهًا، واستنباطًا.

وقد تصدى ابن مالك بحضرة جماعة من العلماء لمشكلات الجامع الصحيح، وكلَّما مرَّ عليهم لفظ ذو إشكال وجَّهه على مقتضى العربية، فجاء كتابه (التوضيح) عَلَمًا في هذا الباب، ومساهمة جليلة في خدمة الصحيح، غير أنَّ هناك روايات أخرى لم يقف عندها ابن مالك، أو وجهها حسب

علمه، وخالفه غيره ممن جاء بعده من الشراح، وهذه التوجيهات متفرقة في شروح متعددة، ومنها ما هو غير مقيد في كتاب؛ مما جعل سبط ابن العجمي يتصدى لها ويجمعها، ويقيد بعضها مشافهة في أثناء الطلب، ويجتهد في بعضها؛ لذا قال عن كتابه هذا: لمَّا رأيت ما كتب ابن مالك، وما انتُقِد عليه، ضممتها إلى بعض، وزدت عليه أشياء من كلام العلماء كأبي البقاء، وابن الأبرش، والقاضي عياض، وغيرهم ممن سبقت الإشارة إليهم.

وهذا الجمع أضفى على كتابه ميزة، وجعله محل نظر العلماء، ولا سيما أنَّ مؤلفه سبط ابن العجمي كانت له عناية خاصة بالصحيح، وقرأه مرارًا، واشتغل بإعرابه، ومبهماته، وما يتعلق به، وكتب عليه هذا المجموع الذي يعده مختصرًا لكتاب أطال فيه النفس، وهو المسمى بـ(مصابيح الجامع)، وقد أشار إلى هذا في المقدمة.

والقارئ لكتاب (الناظر الصحيح) يلحظ أنَّ سبط ابن العجمي متمكن في فنون العربية، ولا يكتفي بالنقل عن غيره، بل يزيد ويستدرك، ويعلل، ويرجح بين الأقوال، وهذا ظاهر جلي في أول الكتاب، وإنْ كان في آخره يقل عنه ذلك؛ ولعل السبب اكتفاؤه بما تقدم، أو اشتغاله بكتابه الآخر الذي أطال فيه الشرح.

المبحث الأول: الروايات التي وُجِّهت على المذهب الكوفي في مسائل النحو

المسألة الأولى:

إعمال (ليت) عمل (تمنيتُ).

عن عائشة أم المؤمنين ﵂ أنها قالت: ((أولُ ما بُدِئَ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم...، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزَّل الله على موسى، يا ليتني فيها جَذَعًا، ليتني أكونُ حيًّا إذْ يُخْرِجُك قومُك)).

قال المؤلف: «(يا ليتني فيها جَذَعًا) قال الحَمْزيُّ: (كذا لأكثرهم، وللأصيليِّ وابن ماهان: (جذعٌ)، خبرُ (ليت)، والنصبُ على الحال، والخبر مضمرٌ، أي: فأنصره، وأعينه). انتهى. أو منصوبٌ على أنه خبرُ (كان) المقدَّرة، تقديره: يا ليتني أكونُ جذعًا...، أو تكون (ليت) عملتْ عملَ (تمنيتُ) فنصبت الاسمين، كما قال الكوفيون»[(١)].

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري بالنصب (جذعًا) في ثلاثة مواضع، الأول: في باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثاني: في كتاب تفسير القرآن، والثالث: في باب التعبير[(٢)]. وهذه الرواية هي محل البحث، وذكر ابن حجر أنَّها جاءت بالرفع (يا ليتني فيها جذعٌ) في رواية الأصيلي للبخاري[(٣)].

والحديث رواه مسلم بالنصب -أيضًا- في باب: بدء الوحي إلى رسول

---

(١) السبط، **الناظر الصحيح**، ١٤٣٩هـ، ١/٦٩-٧٠.

(٢) البخاري، **الجامع الصحيح**،١٤٢٢هـ، ١/٧. ٦/١٧٣. ٩/٢٩.

(٣) ابن حجر، مرجع سابق: ١/٢٦.

الله صلى الله عليه وسلم[١]. وقال عنها النووي: إنها هي الرواية المشهورة في الصحيحين[٢].

تخريج المسألة:

خرّج المؤلف الرواية على المذهب الكوفي، الذي يرى أنَّ (ليت) تعمل عمل (تمنيت) فتنصب اسمين.

وتحرير القول أنْ يقال: نصبُ الاسمين بـ(ليت) لغةٌ منسوبة إلى بني تميم، يقولون: ليت أباك منطلقًا، وليت زيدًا قائمًا؛ وذلك تشبيهًا لها بالفعل (تمنيتُ)[٣].

وهذا الجواز هو مذهب الفراء خاصة، وحكاه عنه ابن مالك مفرِّقًا بين مذهبه –أعني: الفراء– ومذهب بعض الكوفيين الذين يجوّزن النصب بجميع الحروف الخمسة[٤].

وقد استشهد الفراء[٥] بقول الشاعر:

ليتَ الشَّبابَ هو الرَّجيعَ إلى والشَّيبَ كان هو البديء

ومما ورد على هذه اللغة قول الشاعر[٦]:

فليت غدًا يكونُ غِرار شهرٍ وليتَ اليومَ أيَّامًا طوالَا

(١) مسلم، **صحيح مسلم**، ١/١٣٩.

(٢) **شرح صحيح مسلم**، ١٣٩٢، ٢/٣٠٢.

(٣) ينظر: ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**: ١/٧٨. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٤٢٢هـ، ١/٢٦٠.

(٤) ينظر: **معاني القرآن**، ١٤٣١هـ، ١/٤١٠. وابن مالك، **شرح التسهيل**، ١٤١٠، ٢/٩.

(٥) ينظر: الفراء، مرجع سابق: ١/٤١٠.

(٦) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ١٤٠٢هـ، ١/٥١٦.

وقول الشاعر[1]:

يا ليتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وفي نسبة جواز نصب الاسمين بـ(ليت) إلى الكسائي خلافٌ، فقد أثبت الجواز له أبو حيان نقلًا عن ابن أصبغ، واستشهد له بحكاية الكسائي: «ليت الدَّجاجَ مُذَبَّحًا»[2].

واختار هذا المذهب من المتأخرين ابن السيد البطليوسي، وابنُ الطراوة[3]. وقال عنه السهيلي[4]: «وهو قويٌّ في القياس».

وحيث ثبت الحديث رواية، وجاءت بها اللغة عن العرب، واختاره جماعة من أئمة النحو، فلا عدول عن التسليم بها، والقول بصحتها.

المسألة الثانية:

حذف الاسم الموصول.

عن ابن عباس ﷺ: ((أنَّ أبا سفيان بن حربٍ أخبره: أنَّ هرقلَ أرسل إليه في ركبٍ من قريش ...، فقال هرقلُ: هذا مُلْك هذه الأمةِ قد ظهر)).

قال المؤلف: «وقال شيخنا في (الفتح): ((هذا مُلكُ هذه الأمة قد ظهر))، كذا لأكثر الرواة بالضم ثم السكون، وللقابسي بالفتح ثم الكسر، ولأبي ذر عن الكُشْمِيهَني وحده: (يَمْلكُ) فعل مضارع...، وقال شيخنا: يجوز أن يكون المحذوفُ الموصولَ على رأي الكوفيين والأخفش، أي: هذا الذي يملك...، على أنَّ الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٤٠٨، ١٤٢/٢.

(٢) **التذييل والتكميل**، ١٤١٨هـ، ٢٧/٥-٣٠.

(٣) ينظر: الثبيتي، ابن الطراوة النحوي، ١٤٠٣هـ، ص ١٧١. والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ١٤١٣هـ، ص ٣٩٤.

(٤) **الروض الأنف**، ١٤٢١هـ، ص ٢٦٥.

الموصول، فيكون التقدير: الذي يَملك»[(١)].

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[(٢)]. واختلف لفظ الرواية في نسخ صحيح البخاري، فقد ضبطت بـ(مُلْك هذه الأمة)، وضبطت بـ(مَلِك)، ومحل البحث هو رواية أبي ذر عن الكشميهني بلفظ: (هذا يملك هذه الأمة)، وهي بهذا اللفظ في أكثر أصول الشام، كما يقول الكرماني[(٣)].

تخريج المسألة:

ذكر المؤلف للرواية تخريجين على رأي الكوفيين، وهما: إمَّا أن تكون الرواية على حذف الاسم الموصول، أو على القول بأنَّ اسم الإشارة هو الاسم الموصول، وفيما يلي دراسة هذين التخريجين:

التخريج الأول: حذف الاسم الموصول، وهو مذهب الكوفيين والأخفش، نسبه إليهم ابن مالك، ورجحه، معللًا ذلك بثبوته سماعًا وقياسًا[(٤)].

وقد استدلَّ أصحاب هذا القول بآياتٍ وأشعار، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[العنكبوت:٢٢]. قال الفراء: «يقول: القائل: وكيف وصفهم أنهم لا يعجزون فِي الأرض ولا فِي السماء، وليسوا من أهل السماء؟ فالمعنى- والله أعلم- ما أنتم بِمعجزين فِي الأرض ولا من فِي السماء بِمعجزٍ، وهو من غامض العربية

(١) السبط، مرجع سابق: ١/٩٣-٩٤.

(٢) البخاري، مرجع سابق: ١/٨.

(٣) ينظر: **الكواكب الدراري**، ١٤٠١هـ، ١/٦٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٣٥.

للضمير الذي لم يظهر فِي الثاني»[(١)].

وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾[العنكبوت:٤٦]. أي: وبالذي أنزل إليكم، وهذه الآية من أقوى الحجج على الجواز[(٢)].

ومن أدلتهم قول الشاعر[(٣)]:

فوالله ما نِلتُم ولا نِيلَ منكم بمُعْتَدلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ

أي: ما الذي نلتم، وما الذي نيل منكم.

وقول الشاعر[(٤)]:

ما الذي دَأبُهُ احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

أي: والذي هواه أطاع.

وقد علل ابن مالك جواز حذف الموصول الاسمي بأنه يشبه المضاف، وصلته كالمضاف إليه، فإذا جاز حذف المضاف إذا عُلم فكذلك ما أشبهه[(٥)].

ويظهر من صنيع ابن هشام اختيار هذا القول؛ حيث عنون بقوله: «حذف الموصل الاسمي»، واكتفى بذكر الجواز وأدلته، ولم يذكر قول المخالفين[(٦)]. وللكوفيين تخريج آخر، وهو ما يأتي بيانه في المسألة الثالثة.

المسألة الثالثة:

مجيء أسماء الإشارة موصولة.

---

(١) الفراء، مرجع سابق: ٢/ ٣١٥.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/٢٣٥.

(٣) ينظر: ابن مالك، المرجع نفسه: ١/٢٣٥.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ١/٣١٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٣٥.

(٦) ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٨١٥.

يرى الكوفيون جوازَ مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة، وعلى قولهم خرَّج المؤلف الرواية، فنحو قولك مثلًا: (هذا قال ذاك زيدٌ)، هو بمعنى: الذي قال ذاك زيدٌ[(١)]، وأمَّا سيبويه والبصريون فقد حصروا الجواز في (ذا) وحدها إذا سبقتها (ما)[(٢)].

واستدل الكوفيون على الجواز بأدلة منها: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة: ٨٥] ، وتقدير الآية عندهم: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم.

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾[طه: ١٧] ، أي: وما التي بيمينك.

ومن شواهدهم الشعرية قول يزيد بن مفرغ[(٣)]:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمَارَةٌ أَمِنْتِ، وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي: والذي تحملين طليق، فـ(تحملين) صلة؛ لأنه لم يرد الإخبار عن هذا بأنه محمول؛ لأنه لو أراد ذلك لم يجز حذف الضمير من (تحملين)[(٤)].

ويظهر للباحث أنَّ حمل الرواية على المذهب الكوفي على الوجه الأول وهو حذف الموصول الاسمي أقرب؛ لكثرة شواهده، وقوة ما استدل به الكوفيون، على أنَّ احتمالَ كون الرواية حصل فيها تصحيف واردٌ؛ بدليل ما أورده القسطلاني بقوله: «في فرع (اليونينية) كالأصل ضُبِّب على الياء ثم ضُرب على الضبة بالحمرة خافيًا»[(٥)].

(١) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ١٤٢٤هـ، ٥٨٩/٢.

(٢) ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ١٩٩٣، ص١٩٠.

(٣) ينظر: **ديوان يزيد بن مفرغ**، ١٤٠٢هـ، ص١٧٠.

(٤) ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٢٠٠٨، ١٨٥/٣. والشاطبي، **المقاصد الشافية**، ٤٦٢/١.

(٥) **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، ١٣٢٣هـ، ٧٢/١.

المسألة الرابعة:

إقامة حروف الجر بعضها من بعض.

عن عبد الله رضي الله عنه قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم: أيُّ العمل أحبُّ إلى الله؟ قال: (الصلاة على وقتها).

قال المؤلف: «(على وقتها): إن قلتَ: لفظ الترجمة باللام، والظاهر يقتضي (في)؛ لأنَّ الوقت ظرف لها؟.

قلت: عند الكوفة حروف الجر يُقام بعضها مُقام بعض، وأمَّا عند البصرية فاستعمال (على) هو بالنظر إلى إرادة الاستعلاء على الوقت، والتمكن على أدائها في أيِّ جزءٍ من أجزائها»[(١)].

رواية الحديث:

الحديث أورده البخاري في كتاب مواقيت الصلاة[(٢)]، بلفظ: (الصلاة على وقتها)، وأورده باللام (الصلاة لوقتها) كما في كتاب التوحيد[(٣)]، والرواية باللفظين جاءت عند الإمام مسلم كما في كتاب الإيمان[(٤)].

ورواية (على) هي الأكثر، كما يقول ابن حجر[(٥)].

تخريج المسألة:

ذكر المؤلف أنَّ البخاري أورد الترجمة باللام فقال: (باب فضل الصلاة لوقتها)، ثم أورد الحديث بلفظ (على)، وهو: (الصلاة على وقتها)، وقد خرَّجها المؤلف على رأي الكوفيين الذين يرون جواز إقامة

(١) السبط، مرجع سابق، ٣٦٨/١.
(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١١٢/١.
(٣) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١٥٦/٩.
(٤) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ٨٩/١-٩٠.
(٥) ينظر: ابن حجر، مرجع سابق: ٩/٢.

حروف الجر بعضها مُقام بعض.

وهذه المسألة تحتاج إلى تحرير وبسط، حيث شاع عند أكثر الدارسين أنَّ إنابة حروف الجر بعضها عن بعض هو مذهب كوفي، وأن البصريين يمنعون ذلك، ولعل مستند هذا القول ما ذكره ابن هشام: «مذهب البصريين أنَّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك»، وذكر أنَّ ما ورد من ذلك فهو محمول عندهم على التأويل، أو على تضمين الفعل معنى يتعدى بذلك الحرف، أو على الشذوذ(١).

وحينما تُرجع المسألة إلى ما قبل ابن هشام يتضح أنَّ من العلماء مَن جعل جواز إنابة حروف الجر بعضها عن بعض ليس مذهبًا خاصًّا بالكوفيين، بل هو قولٌ لأكثر الكوفيين، ويتبعهم فيه غيرهم، كما أنَّ المنع هو قولٌ لأكثر البصريين ويتبعهم فيه غيرهم، يقول ابن السِّيد البطليوسي: «باب دخول بعض الصفات مكان بعض، هذا الباب أجازه قوم من النحويين، أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم، أكثرهم البصريون وفي القولين جميعًا نظر»(٢).

وهذا الحكم من ابن السِّيد يختلف عمَّا ذكره ابن هشام سابقًا، ويبين أنَّ الجواز أو المنع ليس خاصًّا بمذهبٍ دون آخر، كما أنه يتطلب من الباحث النظر في كلام أئمة المذهبين، وهل لهم في هذه المسألة نصوص صريحة تؤيد ما يؤثر عنهم أو يخالفه؟.

في الحقيقة أنَّ الأئمة المتقدمين تعاملوا مع هذه القضية من خلال توجيه الشواهد الواردة فيها دون تصريح بجواز أو منع، فهذا الخليل مثلًا وهو إمام البصريين يقول في قول الشاعر:

«والأكل في الفاثور بالظهائر

وقوله: في الفاثور، أي على الفاثور، كما قال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي

(١) ابن هشام، مرجع سابق، ص ص١٥٠-١٥١.

(٢) **الاقتضاب في شرح الكتاب**، ١٩٩٦م، ٢٦٢/٢.

جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[طه: ٧١] ، أي على جذوع النخل»[(١)].

وهذا النص من الخليل مهم جدًّا؛ إذ يظهر جليًّا تجويزه لإنابة حرف الجر مكان حرفٍ آخر، وهو بهذا يوافق ما ينسب للمذهب كوفي.

والأخفش وجَّه كثيرًا من الآيات على إنابة حرف مكان حرف، من ذلك قوله: «وتكون (إلى) في موضع (مع) نحو ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾، كما كانت (من) في معنى (على) في قوله: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ﴾، أي: على القوم، وكما كانت الباء في معنى (على) في قوله (مررت به) و(مررت عليه)، وفي كتاب الله ﷻ: ﴿مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ﴾ يقول: (على دينار). وكما كانت (في) في معنى (على) نحو: ﴿ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ يقول: (على جذوع النخل).

ونقل عن يونس أن العرب تقول: (نزلت في أبيك) تريد (عليه)، وتقول: (ظفرت عليه) أي (به)، و(رضيت عليه) أي: (عنه)»[(٢)].

وجاء جواز الإنابة عن المبرد مع اشتراط تقارب المعنى بينهما، يقول في ذلك: «وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنًى في بعض المواضع، قال الله جل ذكره: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ [طه: ٧١]، أي على، ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت (في)، لأنها للوعاء، يقال: فلان في النخل، أي قد أحاط به، ...، وقال الله جل وعز: ﴿أَمۡ لَهُمۡ سُلَّمٞ يَسۡتَمِعُونَ فِيهِۖ﴾[الطور: ٣٨]، أي عليه»[(٣)].

ومن أحسن من فصَّل المسألة من متقدمي البصريين ابن السراج، حيث يقول: «واعلم: أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء تقول: فلان (بمكة) و(في مكة) ، وإنما جازا معًا لأنَّك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه

(١) **العين**، ٢٢١/٨.

(٢) الأخفش، **معاني القرآن**، ١٤١١هـ، ٥١/١.

(٣) **الكامل في اللغة والأدب**، ١٤١٧هـ، ٧٣/٣.

بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أنَّ رجلًا لو قال: مررت في زيد، أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز»[1].

والحال نفسه عند الكوفيين، ولم أجد –حسب بحثي– أنَّهم يجيزون إنابة حروف الجر بعضها عن بعض مطلقًا، بل يتعاملون مع كل نصٍّ بحسبه، يتبين هذا من خلال موقف إمام الكوفيين الفراء مع الآيات والشواهد العربية، ففي قوله تعالى: «وقوله: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[آل عمران: ٥٢]، المفسرون يقولون: من أنصارى مع الله، وهو وجه حسن، وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل، أي: إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلًا، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى)، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير، وكذلك تقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول: مع أهله، ومنه قوله: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾، معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم»[2].

ومن يتأمل كلام الفراء يجد أنه أجاز إنابة حرف عن حرف في موضعٍ، ومنعه في موضع آخر، ووجَّه الآيتين على الرأيين، ففي الآية الأولى استحسن وقوع (مع) موقع (إلى) كما هو قول المفسرين حسب قوله، وفي الآية الأخرى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾ ضمَّن الفعل (تأكلوا) معنى (تضيفوا)، ولم يجز إنابة الحرف هنا.

والفراء سبق غيره في رسم هذا المنهج في التعامل مع القضية؛ إذ لا

(١) **الأصول في النحو**، ٤١٥/١.

(٢) الفراء، مرجع سابق: ٢١٨/١.

يصلح فتح الباب لإنابة كل حرف مكان حرف؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى اللبس، فيقول: «وقد تضع العرب الحرف في غير موضعه إذا كان المعنى معروفًا»(١).

ويقول في موضع آخر: «وقوله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا﴾[الصافات: ١٧١] التي سبقت لهم السعادة، وهي في قراءة عبد الله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا عَلَىٰ عِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾﴾، و(على) تصلح في موضع (اللام)؛ لأنَّ معناهما يرجع إلى شيء واحد.

وكأنَّ المعنى: حقت عليهم، ولهم، كما قال: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ومعناه: في ملك سليمان، فكما أُوخِي بين (في) و(على) إذا اتفق المعنى فكذلك فعل هذا»(٢).

ومن يتتبع أقوال الفراء في (المعاني) يجد هذا المنهج واضحًا، وهو قريب من المنهج الذي أراد ابن جني أن يرسم معالمه بقوله: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا»(٣).

وإذا ثبت أنَّ السابقين من أئمة المذهبين لا يمنعون الإنابة مطلقًا، وأنَّ الوارد عنهم على نوعين: الأول: توجيه ما ورد من الشواهد على إنابة الحروف بعضها عن بعض، دون ذكر قيود أو شروط، والثاني: رسم منهج لضبط الإنابة متمثلًا في اشتراط تقارب المعنى مثلًا، وعليه فما وجَّه به المؤلف -السبط- تبويب البخاري باللام (الصلاة لوقتها) ولفظ الحديث (الصلاة على وقتها) هو جارٍ على كلام المذهبين جميعًا.

---

(١) المرجع السابق: ٣/٢٧٢.

(٢) المرجع السابق: ٢/٣٩٥.

(٣) **الخصائص**، ٢/٣١٠.

وقد ذكر الزجاجي، والمرادي أنَّ (اللام) تكون بمعنى (على)[1].

المسألة الخامسة:

العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون تأكيد.

عن أنس رضي الله عنه قال: ((صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أمِّ سُليمٍ فقمت ويتيمٌ خلفه وأمُّ سليم خلفنا)).

قال المؤلف: «((ويتيم): عطف على المرفوع المتصل بدون التأكيد على مذهب الكوفية، وأمَّا عند البصرية ففي مثله يجب النصب بأنَّه مفعول معه»[2].

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في موضعين، الأول: في باب الصلاة خلف النساء[3]، والثاني: في باب الصلاة على الحصير[4]، وأما مسلمٌ فقد رواه بلفظ: ((وصففت أنا واليتيم وراءه))[5]. وبهذا يُعرف أنَّ هذا اللفظ مما انفرد به البخاري دون مسلم.

تخريج المسألة:

خرج المؤلف رواية البخاري على المذهب الكوفي الذي يجوّز العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد ولا فصل.

وتحرير القول أنْ يقال: ذهب إمام الكوفيين الفراء إلى أنَّ جواز العطف

(١) ينظر: الزجاجي، **حروف المعاني والصفات**، ١٩٨٤، ص ٧٥، والمرادي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) السبط، مرجع سابق: ٤٧١/١.

(٣) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١٧٣/١.

(٤) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٨٦/١.

(٥) ينظر، مسلم، مرجع سابق: ٤٥٧/١.

على الضمير المرفوع دون تأكيد أو فصل جائزٌ، وإنْ لم يكن هو الأكثر في الكلام، وفي هذا يقول: «وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز، لأنَّ في الفعل مضمرًا»(١).

وتبعَهُ الكوفيون مستدلين على الجواز بما ورد في السماع كثيرًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾[النجم:٦-٧]، حيث عطف الضمير (هو) على الضمير المستتر في الفعل (استوى)، أي: استوى جبريل ومحمد صلى الله عليه وسلم في الأفق(٢).

كما استدلوا بقول عمر بن أبي ربيعة(٣):

قلتُ إذْ أقبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى ... كنِعاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

حيث عَطْفَ الشاعر (زُهْرٌ) على الضمير المستتر في الفعل (أقبلَتْ).

ولا يختلف المذهبان في جوازه في الشعر؛ لذا قال سيبويه: «وقد يجوز في الشعر»(٤). ثم استشهد ببيت عمر بن أبي ربيعة السابق، وبعض البصريين يقيد الجواز في ضرورة الشعر(٥).

وذهب بعض المتأخرين كابن مالك إلى جوازه في الاختيار، فقال: «ومثله في عدم الاضطرار والتكلم وبالاختيار...، فرفع (زهرًا) عطفًا على الضمير المستكن في (أقبلت) مع التَّمكن من جعله مفعولًا معه»(٦).

واستُشهد للكوفيين بأدلة كثيرة، منها: قول عمر رضي الله عنه: ((كنت وجار لي من الأنصار)) (البخاري، ١٣٣/٣). وقول علي رضي الله عنه:

---

(١) الفراء، مرجع سابق: ٩٥/٣.

(٢) ينظر: الأنباري، مرجع سابق: ٣٨٨/٢.

(٣) ينظر: **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، ص٣٢٠.

(٤) سيبويه، مرجع سابق: ٣٧٩/٢.

(٥) الرماني، **شرح كتاب سيبويه**، ١٤١٨هـ، ص٦٥١.

(٦) شرح الكافية الشافية: ص ص ١٢٤٥/٣-١٢٤٦.

((كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (كنت وأبو بكر وعمر)))[1].

ولابن مالك رأي آخر في (الألفية)، وهو إذا لم يفصل بينهما في الشعر فهو شائع فاشٍ، ومع هذا فهو ضعيف في القياس، وقال في نظمه:

وإن عَلَى ضَمِيرِ رَفعٍ مُتَّصِلْ عَطَفتَ فافصِل بالضَّمِيرِ المُنفَصِلْ

أَو فَاصِلٍ مَّا وَبِلَا فَصلٍ يَرِدْ فِي النَّظمِ فاشِيًا وَضَعفَهُ اعتَقِدْ

وقوله: (وضعفَه اعتقدْ) اختلف فيها الشراح، فقيل: إنه أراد اعتقاد الضعف مطلقًا، سواء أكان نظمًا أم نثرًا[2].

وعلى هذا التخريج للمسألة يتبين أنَّ قول أنس رضي الله عنه: ((فقمت ويتيمٌ خلفه)) جارٍ على مذهب الكوفيين، كما أنَّه جارٍ على مذهب بعض العرب الذين نقل عنهم سيبويه قولهم: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ.

المسألة السادسة:

(إذا) المفاجأة بمعنى: (وجدت).

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: ((كان الرجل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى رؤيَا قصها على النبي صلى الله عليه وسلم، فتمنيت أن أرى رؤيا فأقصها على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكنت غلامًا شابًّا، وكنت أنام في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرأيت في النوم كأنَّ ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار، فإذا هي مطويةٌ كطيِّ البئر، وإذا لها قرنان)).

قال المؤلف: «(قرنان): وفي بعضها: (قرنين)، إمَّا أنْ يقال: تقديره: فإذا لها مثل القرنين، فحذف المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه...، وإمَّا أنْ

(١) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٥/٩.

(٢) ينظر: الشاطبي، مرجع سابق: ٥/١٥٥.

يقال: (إذا) المفاجأة تتضمن معنى الوجدان، فكأنَّه قال: فإذا وجدتُ لها قرنين، كما يقول الكوفيون في قولهم: (كنت أظن العقربَ أشدَّ لسعةً من الزُّنبور فإذا هو إياها) إنَّ معناه: فإذا وجدته هو إياها، قاله الكرماني»[(١)].

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في موضعين، الأول في: باب فضل قيام الليل، والثاني في: باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما[(٢)]. ورواه مسلم في: باب من فضائل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[(٣)]. واللفظ عندهما بالرفع: (وإذا لها قرنان)، ولم أقف على أحدٍ من الرواة رواه بالنصب (قرنين).

تخريج المسألة:

خرَّج المؤلف رواية النصب (قرنين) على مذهب الكوفيين الذين يرون أنَّ (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان فيه معنى: (وجدتُ): و(رأيت)، فتنصب المفعول.

وتحرير القول أنْ يقال: اللغة الفصحى الموافقة للقرآن ترفع ما بعد (إذا)، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ ﴾[الأعراف: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾[طه: ٢٠].

وجاء عن أبي زيد الأنصاري النصب بـ(إذا) في قول العرب: «كنتُ أظن أنَّ العقربَ أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو إياها»، وحصل في هذا القول الخلاف المشهور بين سيبويه والكسائي فيما يعرف بالمسألة الزنبورية[(٤)].

وخرَّج هذا القول على أنَّ (إذا) ظرف فيه معنى (وجدت)، وعليه فيجوز

---

(١) السبط، مرجع سابق: ١/٥٤٥.

(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٢/٤٩، ٥/٢٤.

(٣) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ٤/١٩٢٧.

(٤) السخاوي، **سفر السعادة وسفير الإفادة**، ١٤١٥هـ، ٢/٥٤٩.

النصب بها على المفعولية، وهو مع هذا مخبر به عن الاسم الذي بعده، وهذا توجيه أبي العباس ثعلب للمسألة الزنبورية، وأبي بكر ابن الخياط[1].

وتخريج الرواية على المسألة الزنبورية إنَّما هو من باب القياس، ولم أجد – حسب بحثي– سماعًا يعتضد به، وهذا التخريج غير مرضيٍّ عند المحقِّقِين؛ وذلك أنَّ (إذا) إنْ جعلت ظرف مكان فإنَّه يجب رفع المعرفتين بعدها، وتكون (قرنين) منصوبة بلا ناصب، وإنْ جعلت بمعنى الفعل (وجد) احتيج إلى فاعل ومفعولين، كما تقول في: (وجدتُ زيدًا عالمًا)، وليس في الكلام هنا فاعل، وأمَّا القياس على ما ذكره أبو زيد الأنصاري عن العرب في قولهم: «فإذا هو إيَّاها» فقيل: إنَّ هذا من الشاذ الذي لا يعرج عليه[2].

وعلى هذا فتخريج رواية الحديث على هذا المذهب فيه تكلف وضعف، كما أنَّ الرواية بالنصب من الناحية الإسنادية فيها نظرٌ؛ فلم أجد من ذكرها في كتب أمهات الحديث، فلا يستبعد أنَّ يكون أحد الشراح ذكرها بالمعنى، فرويت عنه، والله أعلم.

المسألة السابعة:

نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به.

عن أبي الأسود قال: ((قدمت المدينة وقد وقع بها مرضٌ، فجلستُ إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فمرت به جنازة، فأثني على صاحبها خيرًا، فقال عمر رضي الله عنه: وجَبَتْ، ثم مُرَّ بأخرى فأُثني على صاحبها خيرًا، فقال عمر رضي الله عنه: وجَبَتْ، ثم مُرَّ بالثالثة فأُثني على صاحبها شرًّا، فقال عمر رضي الله عنه: وجَبَتْ)).

قال المؤلف: «(فأُثني على صاحبها خيرًا) في بعضها: (خيرٌ) نائبًا عن

(١) السخاوي، المرجع نفسه: ٥٣٦/٢، وابن هشام، مرجع سابق: ص١٢٥.

(٢) ناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، ١٤٢٨هـ، ١٩٥٨/٤.

الفاعل، وفي بعضها بالنصب، قال ابن بطال: (أقام الجارَّ والمجرور مُقام المفعول الأول، و(خيرًا) مقام الثاني، والاختيار عكسه، ولعله لغة قوم)...، وإنه لا ينوب غير المفعول به مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقًا»[(١)].

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في: باب ثناء الناس على الميت[(٢)]، وقد ذكر ابن حجر أنَّ النصب (خيرًا) و(شرًّا) ثبت في جميع الأصول، وأنَّ من ضبط الفعل (أثنى) بالفتح فقد غلط؛ لأنه -أيضًا- في جميع الأصول مبنيٌّ للمفعول[(٣)].

وأمَّا رواية الرفع التي ذكرها المؤلف (فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرٌ). فجاءت في غير الصحيحين، كما في مصنف ابن أبي شيبة[(٤)]. وفي مسند الإمام أحمد[(٥)].

تخريج المسألة:

خرَّج المؤلف رواية النصب (خيرًا)، ويُلحق بها في الحكم (شرًّا) على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به، ونسب هذا الرأي للكوفيين.

والقول بجواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به قول معروف عن الكوفيين، نسبه إليهم العكبري، وحجتهم في ذلك أنَّ حرف الجر والظرف يعملُ فيهما الفعل، ويجعلان مفعولًا بهما على السعة، لذا صارا كالمفعول به[(٦)].

وممن ذهب لهذا القول الأخفش، وابن مالك، وقال: إنها واردة عن

(١) السبط، مرجع سابق: ٥٩٨/١.
(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٩٧/٢.
(٣) ينظر: ابن حجر، مرجع سابق: ٢٣٠/٣.
(٤) ينظر: **المصنف**، ١٤٣٦هـ، ١٩٥/٧.
(٥) ينظر: **المسند**، ١٤٢١هـ، ٢٨٧/١.
(٦) ينظر: ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح**: ص٢٦٨.

العرب، وليس هناك ما يمنع[1].

وأدلة هذا القول كثيرة، أشهرها: قراءة يزيد بن القعقاع قوله تعالى: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ١٤﴾[الجاثية: ١٤]، حيث أسند الفعل إلى الجار والمجرور، ونصب (قومًا) وهو المفعول به.

ومثلها قراءة أبي جعفر قوله تعالى: ﴿وَيُخْرَجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾[الإسراء: ١٣] ، حيث نصب (كتابًا) وهو المفعول به، وأسند الفعل إلى الجار والمجرور[2].

ومن شواهدهم الشعرية قول رؤبة[3]:

لم يُعن بالعلياء إلَّا سيِّدا ولا شَفَى ذا الغيِّ إلَّا ذو هُدَى

وكذا قول الشاعر[4]:

وإنما يُرضي المُنيبُ ربَّه ما دام مَعْنيًّا بذكرٍ قلبَهُ

وهذه الشواهد مع ما ذكَرَتْه كتب النحو من أدلة أخرى كافيةٌ في تأييد هذا القول، ولا سيما أنَّ رواية الحديث ثبتت هكذا بالنصب (فأُثني على صاحبها خيرًا) في جميع الأصول كما بينتُ آنفًا.

المسألة الثامنة:

رفع المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب.

عن عبد الله بن أبي قتادة: ((أنَّ أباه أخبره: أن رسول الله صلى الله

(١) ينظر: **شرح التسهيل**: ١٢٨/٢.

(٢) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**: ٦٠٩/٢.

(٣) ينظر: **مجموع أشعار العرب**، ص١٧٣.

(٤) ابن مالك، **شرح التسهيل**: ١٢٨/٢.

عليه وسلم خرج حاجًّا فخرجوا معه...، فلمَّا انصرفوا أحرموا كلهم إلَّا أبو قتادة لم يُحْرِم)).

قال المؤلف: «((إلَّا أبا قتادة): وفي بعضها: (أبو قتادة)، فهو مبتدأ، وخبره: (لم يحرم)، وإلَّا بمعنى: (لكن)، أو هو على مذهب مَن جوَّز أن يقال: علي بن أبو طالب. وقال ابن الملقن: (أبو قتادة) هذا على مذهب الكوفيين؛ لأنه استئناف الموجب، ولم يجزه البصريون. انتهى.

وقال ابن مالك: وللكوفيين في مثله مذهب آخر، وهو أن يجعلوا (إلَّا) حرف عطف، وما بعده معطوف على ما قبلها»[(١)].

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في باب: لا يُشير المُحْرِم إلى الصيد لكي يَصْطادَه الحلالُ[(٢)]بلفظ الرفع: (إلَّا أبو قتادة)، ورواه مسلم في باب: تحريم الصيد للمحرم[(٣)]. بلفظ النصب: (إلَّا أبا قتادة)، ورواية الحديث بالرفع قال عنها العيني: إنها رواية الأكثرين[(٤)].

تخريج المسألة:

خرَّج المؤلف رواية الرفع (إلَّا أبو قتادة) على أنه استئناف من الموجب على رأي الكوفيين، أو جعل (إلَّا) حرف عطف، وهو أيضًا مذهب كوفي.

وتحرير القول هو أنَّ (إلَّا) أداة استثناء، فإذا جاء الكلام تامًّا موجبًا فإنَّ المتقرر عند جمهور النحاة أنها تنصب ما بعدها؛ تشبيهًا له بالمفعول به في مجيئه

(١) السبط، مرجع سابق، ٩١/٢.

(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١٢/٣-١٣.

(٣) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ٨٥٣/٢.

(٤) ينظر: **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ١٧٣/١٠.

بعد الكلام التام، فيكون فضلة[١].

والكوفيون يرون جواز الاستئناف من الموجب، فتكون (إلَّا) بمعنى (لكن)، وما بعدها مبتدأ، وقد يذكر الخبر معه أو يحذف، وكلٌّ ورد به السماع، ومن أمثلة ذلك: قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((كل أمتي معافى إلَّا المجاهرون)) فـ(المجاهرون) مبتدأ، حُذف خبره.

وكذلك رواية هذا الحديث (إلَّا أبو قتادة لم يحرم)، فقد ذكر فيه الخبر مع المبتدأ.

ويشهد لهذا القول قراءة ابن كثير وأبي عمرو بالرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾[هود: ٨١]، فإنه لا يصح جعلها بدلًا من (أحد)؛ إذ لم تسري امرأته معهم[٢].

وكذا قول الشاعر:

لدم ضائع تغيَّب عنه أقربوه إلا الصبا والدبور

أي: لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه[٣].

وعلى هذا القول وجَّه ابن مالك الرواية، وتُعُقِّب عليه؛ لأنَّه يؤدي إلى انقلاب كل استثناء متصلٍ إلى منقطع، يقول الدماميني: «فتحُ هذا الباب الذي فتحه ابنُ مالك يؤدي إلى جواز الرفع في كل مستثنى من كلامٍ تامٍّ موجبٍ، مثل: قام القومُ إلا زيدٌ؛ إذ يكون الواقع بعد (إلَّا) مرفوعًا بالابتداء، والخبر محذوف، وهو مقدَّر بنفي الحكم السابق، وينقلب كلُّ استثناء متصلٍ منقطعًا بهذا الاعتبار، ومثله غير مستقيم على ما يخفى»[٤].

(١) ابن يعيش، مرجع سابق: ٤٨/٢.

(٢) ابن مالك، **شواهد التوضيح**: ص٩٤.

(٣) ينظر: العيني، **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، ١٤٣١هـ، ١٠٨٥/٣.

(٤) **مصابيح الجامع**، ١٤٣٠هـ، ٣٣٣/٩.

والتوجيه الآخر للرواية على أنَّ (إلَّا) حرف عطف بمعنى (الواو)، وهذا مذهب كوفي، نقله عنهم الأنباري(١)، وبه يقول من البصريين: أبو عبيدة(٢)، والأخفش(٣).

واستدلوا على ذلك بمجيئه كثيرًا في القرآن الكريم وكلام العرب، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾[البقرة: ١٥٠]، أي ولا الذين ظلموا.

وهذا الاستدلال ضعَّفه الفراء وهو كوفي، وذكر أنَّه صواب في التفسير خطأٌ في العربية، وأنَّ (إلَّا) لا تكون بمنزلة الواو إلا إذا عُطفت على استثناء قبلها، وذلك نحو: لي على فلانٍ ألف إلَّا عشرة إلَّا مائة. أي: له ألفٌ ومائة(٤).

ومن أدلتهم: قوله تعالى: ﴿۞لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[النساء: ١٤٨]، أي ومن ظلم لا يحب منه الجهر بالسوء.

وقال الأخفش: «زعم يونس أنه سمع أعرابيًّا فصيحا يقول: (ما أشْتَكِي شَيْئًا إلَاّ خَيْرًا) وذلك أنه قيل له: (كيف تجدُك)»(٥).

ويظهر أنَّ نسبة القول بأن (إلَّا) تكون بمعنى الواو على الإطلاق إلى الكوفيين فيه نظرٌ؛ وإنما جاءت هذه النسبة إليهم عند الأنباري كما تقدم، والعكبري(٦)، وما ذكرا عنهم من أدلة فقد صرَّح الفراء بخلافها، ولذا نقل أبو بكر ابن الأنباري عن الفراء إنكاره كون (إلَّا) بمعنى الواو إذا لم يتقدمها استثناء(٧)،

(١) ينظر: الأنباري، مرجع سابق، ٢١٦/١.
(٢) ينظر: **مجاز القرآن**، ١٣٨١هـ، ٦٠/١.
(٣) ينظر: الأخفش، مرجع سابق: ١٦٢/١.
(٤) ينظر: الفراء، مرجع سابق: ٨٩/١.
(٥) الأخفش، مرجع سابق: ١٦٢/١.
(٦) ينظر: **التبيين عن مذاهب النحويين**، ١٤٠٦هـ، ص٤٠٣.
(٧) ينظر: **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ١٤١٢هـ، ٣٩٢/٢.

ويكون هذا القول صريح قول أبي عبيدة، والأخفش كما في كتبهما المذكورة آنفا.

ويمكن أنْ يضاف للرواية توجيه آخر، وإنْ لم يكن معروفًا عن الكوفيين، لكن يظهر أنَّه أقرب لتوجيه الرواية، وأبعد عن التكلف، وهو أنَّ المستثنى بـ(إلَّا) وإن كان تامًّا موجبًا فإنه يجوز فيه الإتباع؛ لورود بعض الأدلة المجوِّزة لذلك، ومنها: قراءة عبد الله، وأُبيٍّ، والأعمش قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلَا﴾[البقرة: ٢٤٩]، برفع: (قَلِيلٌ)، يقول أبو حيان: «إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد (إلَّا) وجهان: أحدهما: النصب على الاستثناء، وهو الأفصح. والثاني: أن يكون ما بعد (إلَّا) تابعًا لإعراب المستثنى منه»، ثم ساق أمثلة لذلك منها: قام القومُ إلَّا زيدٌ، وكذا: مررت بالقومِ إلَّا زيدٍ[(١)].

وبنحوه قال السمين الحلبي، ووصف النصب في التام الموجب بالمشهور، وبيَّن أن بعض النحاة جوَّز إعراب المستثنى في هذه الصورة تابعًا للمستثنى منه[(٢)].

ومن أدلة الجواز قول الشاعر[(٣)]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

ومن الأدلة حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فعليه الجمعةُ يومَ الجمعة، إلا مريض، أو مسافر، أو امرأة، أو صبي، أو مملوك))[(٤)].

وأشار السيوطي إلى أن الناس قد خاضوا في توجيه الرفع هنا، حيث وقع الاستثناء في كلام تام موجب[(٥)]، وذكر الملا علي القاري عن ابن حجر أنه

(١) **البحر المحيط في التفسير**، ١٤٢٠هـ، ٢/٥٩٠.
(٢) ينظر: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ٢/٥٢٩.
(٣) ينظر: أبو حيان، المرجع نفسه: ٢/٥٩٠.
(٤) أخرجه الدارقطني، ينظر: **السنن**، ١٤٢٤هـ، ٢/٣٠٥.
(٥) ينظر: **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد**، ١٤١٤هـ، ١/٢٨٥.

يراها لغة[١].

وقد انتصر لهذا القول من المحققين المتأخرين الصبان في حاشيته على شرح الأشموني[٢]، والدكتور: عباس حسن، ورأى أنَّ النحاة قد تكلفوا عناء التأويل والتقدير للإجابة عمَّا ورد مخالفًا لِمَا قرروه، وساق بعض الأدلة التي تؤيد جواز الإتباع في الاستثناء الموجب[٣].

المسألة التاسعة:

العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار.

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالًا)).

قال المؤلف: «((واليهود): قال الكرماني: عطفٌ على المضمر المجرور بدون إعادة الخافض، وهو جائز. انتهى. وكذا في كلام والدي»، ثم ساق المؤلف كلامًا طويلًا وبين آراء المذاهب في هذه المسألة[٤].

رواية **الحديث**:

الحديث رواه البخاري في ثلاثة مواضع، الأول في باب: الإجارة إلى صلاة العصر[٥]، بلفظ: (إنما مثلكم واليهود والنصارى)، وهي محل الاستشهاد هنا. والثانية في باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل[٦]. والثالثة في باب: فضل

(١) ينظر: **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، ١٤٢٢هـ، ١٠٢٧/٣.

(٢) ينظر: **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ١٤١٧هـ، ٢٠٩/٢.

(٣) ينظر: **النحو الوافي**، ٣٢٩/٢.

(٤) السبط، مرجع سابق: ص ص ١٤٦/٢-١٤٩.

(٥) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٩٠/٣.

(٦) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١٧٠/٤.

القرآن على سائر الكلام[١]، وكلاهما بلفظ: (مثلكم ومثل اليهود والنصارى)، وأما مسلم فلم يرو الحديث.

وقد تتابع شراح البخاري على أن الرواية الأولى جاءت بالجر (مثلكم واليهودِ)، ونسبها ابن حجر لابن التين، وذكر أنها جاءت في أصل أبي ذر بالنصب، وتخريجها على إرادة المعية[٢]. وأثبت القسطلاني رواية الجر والرفع، وأنهما هكذا في اليونينية[٣].

وعلى هذا تكون الرواية جاءت بالجر والنصب والرفع، ومحل الاستشهاد في المسألة هو ورودها بالجر.

تخريج المسألة:

خرَّج المؤلف رواية الحديث (بالجر) على مذهب من يجيز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ونقل هذا التخريج عن الكرماني، وعن والده، ونص على أنه مذهب الكوفيين في السعة.

والقول بأن مذهب الكوفيين جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار جاء عن عدد من العلماء كالأنباري[٤]، والعكبري[٥]، وابن مالك[٦].

وقد استدلوا على الجواز بأدلة أشهرها: قراءة سبعية، حيث قرأ حمزة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[النساء: ١]، بجرّ (الأرحام)، وخرِّجت على العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

(١) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١٩١/٦.
(٢) ينظر: ابن حجر، مرجع سابق: ٤٤٧/٤.
(٣) ينظر: القسطلاني، مرجع سابق، ١٣٢/٤.
(٤) ينظر: الأنباري، مرجع سابق، ٣٧٩/٢.
(٥) ينظر: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١٤١٦هـ، ٤٣٢/١.
(٦) ينظر: **شرح التسهيل**، ٣٧٥/٣.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[البقرة: ٢١٧]، حيث عطف المسجد على الضمير في (به).

كما استشهدوا على الجواز بما ورد في النظم، كقول مسكين الدارمي[١]:

تُعَلَّقُ في مِثل السواري سيوفُنا وما بينها والأرضِ غَوطٌ

وإنشاد الفراء[٢]:

هلّا سألتَ بذي الجماجم وأبي نُعَيْم ذي اللواء المحرق

ولهم أدلة مسموعة كثيرة؛ ولذا اختار الجواز يونس، والأخفش، والشلوبين، نقله عنهم ابن مالك، ورجحه[٣].

وعلى هذا تكون رواية الجر قد ثبتت رواية، وتوجيها عند الكوفيين ومن أخذ بقولهم، وهو أولى من تكلف تأويلها، أو الطعن والشك في ثبوتها.

المسألة العاشرة:

مجيء (إنْ) بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلَّا).

عن قتادة قال: سمعت أنسًا يقول: ((كان فَزَعٌ بالمدينة، فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسًا من أبي طلحة يقال له: المندوب فركب، فلما رجع قال: ما رأينا من شيء، وإنْ وجدناه لبحرًا)).

قال المؤلف: «((وإن وجدناه لبحرًا): (إنْ) في قول الكوفي بمعنى: (ما)، واللام بمعنى (إلَّا)، وعند البصري: مخففة من الثقيلة»[٤].

---

(١) ينظر: مسكين الدارمي، **الديوان**، ١٣٨٩هـ، ص٥٣.

(٢) ينظر: الفراء، مرجع سابق، ٨٦/٢.

(٣) ينظر: **شرح التسهيل**: ٣٧٦/٣.

(٤) السبط، مرجع سابق: ٢٣٦/٢.

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في خمسة أبواب، وكلها بلفظ واحد، وهو (وإنْ وجدناه لبحرًا)، الموضع الأول في: باب من استعار من الناس الفرس[١]، والثانية في: باب اسم الفرس والحمار[٢]، والثالثة في: باب الركوب على الدابة الصعبة[٣]، والرابعة في: باب مبادرة الإمام عند الفزع[٤]، والخامسة في: بابٌ المعاريضُ مندوحةٌ عن الكذب[٥]. ورواه مسلم بهذا اللفظ في باب: شجاعة النبي صلى الله عليه وسلم وتقدمه للحرب[٦].

تخريج المسألة:

خرَّج المؤلف الرواية على المذهب الكوفي الذي يرى أنَّ (إنْ) نافية بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلَّا).

وهذا نسبه إليهم الزجاجي، وقال: إنَّ أهل الكوفة يجعلون (إنْ) بمنزلة (ما) الجحد، ويسمون (اللام) لام (إلَّا)، ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[الأعراف: ١٠٢]. أي: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين[٧].

ومن أدلتهم قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾﴾[يوسف: ٣] ، أي: ما كنت من قبله إلا من الغافلين.

---

(١) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١٦٥/٣.
(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٢٩/٤.
(٣) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٣٠/٤.
(٤) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٥٢/٤.
(٥) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٤٧/٨.
(٦) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ١٨٠٢/٤.
(٧) ينظر: **اللامات**، ١٤٠٥هـ، ص١١٥.

وممن نسب هذا المذهب إليهم الأنباري[١]. وابن هشام[٢].

ولعل أول من وجَّه الرواية على المذهب الكوفي هو الخطابي حيث قال: «(إن) ها هنا بمعنى: (ما) النفي، واللام في قوله: (لبحرًا)، بمعنى: (إلا)، كأنه قال: ما وجدناه إلا بحرًا. والعرب تقول: إنْ زيد لعاقل، تريد: ما زيد إلَّا عاقل»[٣]، وعنه تتابع أكثر شراح صحيح البخاري بهذا التوجيه.

وضعَّف ابن مالك قول الكوفيين، وذكر أنَّ اللام بمعنى (إلَّا) دعوَى لا دليل عليها، مستدلًّا بتضعيف الفراء ذلك، التي استدل بها الكوفيون على هذا القول، يقول ابن مالك: «فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل (إنْ) نافية، و(اللام) بمعنى (إلا) خطأ...، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء»[٤].

ويبقى أنَّ ما أورده الخطابي عن العرب يقوي توجيه الرواية على مذهب الكوفيين.

المسألة الحادية عشرة:

دخول الواو في خبر الأفعال الناسخة.

عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: ((دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعقلت ناقتي بالباب، فأتاه ناسٌ من بني تميم، فقال: (اقبلوا البشرى يا بني تميم). قالوا: قد بشَّرتنا فأعطنا، مرتين، ثم دخل عليه ناسٌ من أهل اليمن، فقال: (اقبلوا البشرى يا أهل اليمن، إذ لم يقبلها بنو تميم). قالوا: قد قبلنا يا رسول الله، قالوا: جئناك نسألك عن هذا الأمر، قال: (كان اللهُ ولم يكن شيءٌ غيرُه))).

(١) ينظر: الأنباري، مرجع سابق: ٥٢٦/٢.

(٢) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق: ص٥٦.

(٣) **أعلام الحديث**، ١٤٠٩هـ، ١٢٨٨/٢.

(٤) شرح التسهيل: ٣٥/٢.

قال المؤلف: «(ولم يكن شيء غيره): حالٌ، وعلى مذهب الكوفي: خبرٌ، والمعنى يساعده؛ إذ التقدير: كان الله منفردًا متوحِّدًا، وهو مذهب الأخفش، فإنه جوَّز دخول الواو في خبر (كان) وأخواتها، نحو: (كان زيدٌ وأبوه قائمٌ) على جعل الجملة خبرًا مع الواو، تشبيهًا للخبر بالحال»[(١)].

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في باب: ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾[(٢)]. وأما مسلم فلم يروِ هذا الحديث.

تخريج المسألة:

ذكر المؤلف أن إعراب: (ولم يكن شيء غيره) حال، ثم ذكر أنها على المذهب الكوفي خبرٌ، وأن المعنى يساعده.

وتحرير القول أن يقال: إنَّ خبر المبتدأ إذا دخلت عليه (كان) أو إحدى أخواتها نُصب اتفاقًا، ولكن البصريين يرون أنَّه منصوب على الخبرية لهذا الفعل الناسخ، وأنَّ المبتدأ والخبر معه كالفاعل والمفعول، وأما الكوفيون فيرونه منصوبًا على الحال[(٣)]. وبعضهم كالفراء يرى أنه نُصب على التشبيه بالحال[(٤)].

والمؤلف هنا خرجها أولًا على أنها حال، وهذا على رأي البصريين باعتبار أنَّ (كان) فعلٌ تامٌّ، ولا يجيزون إعراب الجملة (ولم يكن شيء غيره) خبرًا؛ إذ لا يجوز على مذهبهم اتصال الواو بخبر الأفعال الناسخة، كما لا يصح اعتبار (كان) ناقصة، والخبر محذوف؛ إذ إنهم يمنعون حذف خبر الأفعال الناسخة.

---

(١) السبط، مرجع سابق: ٢٦٩/٢.

(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١٠٥/٤.

(٣) ينظر: الأنباري، مرجع سابق: ٦٧٦/٢.

(٤) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٤١٨هـ، ١١٤٦/٣.

وأمَّا على رأي الكوفيين فيجوز إعراب (كان) فعلًا ناقصًا، وجملة (ولم يكن شيء غيره) خبرها، أي: كان الله في الأزل متفردًا متوحدًا، وهذا تقدير الطيبي في شرح المشكاة[1].

والكوفيون لا يمنعون دخول الواو على خبر الأفعال الناسخة؛ لشبهه بالحال كما يقول الفراء، أو على أنه حال كما يصرح بعضهم، ومجيء الواو هنا موافق لمذهبهم.

ويوافقهم الأخفش في هذا الحكم، حيث يجوِّز دخول الواو على خبر الأفعال الناسخة، فيرى في نحو: (كان زيدٌ وأبوه قائمٌ) أن جملة (وأبوه قائمٌ) خبر لـ(كان) الناقصة، يقول ابن جني: «وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان؛ نحو قولهم: كان ولا مال له، أي: كان لا مال له»[2].

وعلَّل ابن جني تجويز الأخفش لهذا الحكم بأنه شبَّه خبر (كان) الجملة بالجملة الحالية فجرى مجراه[3].

وهذا القول رجحه ابن مالك، وقال: ربَّما شبهت جملة الخبر بالحالية فوليت الواو[4].

ويشهد لقول الكوفيين قول الشاعر[5]:

فظلُّوا ومنهم سابِقٌ دَمْعة له ... وآخر يثْني دَمْعةَ العَيْنِ بالمَهْل

وقول الشاعر:

كانوا أُناسًا يَنْفَحُون فأصبحوا ... وأكثر ما يُعْطونك النَّظَرُ

(١) ينظر: **الكاشف عن حقائق السنن**، ١٤١٧هـ، ٣٥٩٩/١١.

(٢) ابن جني، مرجع سابق، ٤٦٤/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٤٦٤/٢.

(٤) ينظر: **شرح التسهيل**، ٣٥٨/١.

(٥) ينظر: المرجع نفسه: ٣٦٠/١.

وذكر أبو حيان[1] أن الفراء روى قولهم: (كان عبد الله وإنه لجميل)، كما أنشد قول الشاعر:

إن الجميل يكون وهو مقصر والقوم فيما تم غير سواء

وذكر أبو حيان عن الأخفش إنشاده قول الشاعر:

كُنَّا ولا تعصي الحليلةُ بَعْلَها فاليوم تضربه إذا ما هو عصى

ومما سبق يتبين أنَّ تخريج المؤلف الرواية على المذهب الكوفي سائغ جاء في بعض الأشعار، والأقوال المروية عن العرب، وإن لم تكن كثيرة.

المسألة الثانية عشرة:

(أنْ) بمعنى (لئلا).

عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لمَّا مرَّ بالحِجْر قال: ((لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا إلَّا أنْ تكونوا باكين أنْ يصيبَكم ما أصابهم، ثم تقنع بردائه وهو على الرحل)).

قال المؤلف: «(أن يصيبكم): أي: كراهية أن يصيبكم على رأي البصريين من النحاة، أو لئلا يصيبكم على رأي الكوفيين في حذف (لا)»[2].

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في ثلاثة مواضع: اثنان منها في باب: قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾[3]. والثالث في باب: نزول النبي صلى الله عليه وسلم الحجر[4]. ورواه مسلم باللفظ نفسه في موضعين في باب: لا

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/٢٠٩.

(٢) السبط، مرجع سابق: ٢/٢٨٣.

(٣) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٤/١٤٩.

(٤) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٦/٧.

تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، إلا أن تكونوا باكين[1].

تخريج المسألة:

خرَّج المؤلف الرواية (أن يصيبكم) على المذهب الكوفي الذي يرى أنَّ (أنْ) تأتي بمعنى (لئلا) على حذف لام قبل (أنْ) وحذف لا بعدها.

وقول الكوفيين هذا ثبت عن أئمتهم كالكسائي والفراء، وفسرا بهذا القول آيات وأحاديث، من ذلك قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾[النساء: ١٧٦]، قال الكسائي والفراء: أي: لئلا تضلوا[2]. وعليه فاللام سقطت من اللفظ وهي مطلوبة في المعنى؛ لدلالة الكلام عليها، وهذا جارٍ على أسلوب العرب، يقولون: «جئتك أن تلومني»، أي: لئلا تلومني[3].

ومن شواهدهم أنَّ أبا عبيدة حدَّث الكسائي بقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لَا يَدعُوَنَّ أحدُكم على وَلَدِه أَنْ يوافقَ مِنَ اللَّهِ إجابةً))، فَاسْتَحْسَنَهُ أَيْ لِئَلَّا يُوَافِقَ[4].

والكوفيون يرون أن حذف (لا) شائع، وعليه جاء الشعر، كما في قول القطامي[5]:

رأينا ما رأى البُصَراءُ فيها فآلينا عليها أَنْ تُباعَا

أي: لئلا تباع.

وعلى هذا يكون تخريج الرواية موافقًا لمذهب الكوفيين، وشاهدًا لهم، مع أنَّ المعنى على كلا المذهبين واحد لا يختلف، وإنما الخلاف في أيهما

(١) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ٤/٢٢٨٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤/١٥٢.

(٣) ينظر: ابن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ١٤٢٢هـ، ٧/٧٢٥.

(٤) ينظر: أبو حيان، المرجع السابق: ٤/١٥٣.

(٥) ينظر: **الديوان**، ص٢٦٩.

أولى بالحذف، حرف (لا) كما يقول الكوفيون، أم حذف المضاف كما هو رأي البصريين؟.

المسألة الثالثة عشرة:

مجيء (ليس) حرف عطف.

عن عقبة بن الحارث قال: رأيت أبا بكر رضي الله عنه وحَمَلَ الحسن وهو يقول: ((بأبي شبيه بالنبي، ليس شبيهٌ بعليٍّ)).

قال المؤلف: «(ليس شبيه بعليٍّ): قال ابن مالك في: (شرح التسهيل): كذا ثبت في (البخاري) برفع (شبيهٌ) بناءً على أنَّ (ليس) حرف عطف كما يقول الكوفيون...، ويجوز أن يكون (شبيه) اسمَ (ليس) وخبرها ضمير متصل حذف استغناءً بنيَّته عن لفظه. انتهى كلام الزركشي.

وقال غيره: وأما الرفع فعلى أنها حرف عطف كما حكاه النحاس وابن بابشاذ عنهم، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين، واستدلوا بأشياء منها قول الشاعر:

أين المفرُّ والإلهُ الطالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

فـ(ليس) في البيت عندهم حرف عطف بمعنى (لا)، قال ابن مالك: (ومن أجود ما يحتج لهم قول أبي بكر رضي الله عنه: (ليس شبيهٌ بعليٍّ)) وقد تُعُقِّب ابن مالك في ذلك. انتهى»[1].

وساق المؤلف كلامًا طويلًا للعلماء، وفيه تعقيب لابن هشام على ابن مالك.

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في موضعين، الأول في باب: صفة النبي صلى الله

(١) السبط، مرجع سابق: ٣١٨/٢.

عليه وسلم[(١)]. بلفظ: (بأبي شبيهٌ بالنبي لا شبيهٌ بعليٍّ). والثاني في باب: مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما [(٢)] بلفظ: (بأبي شبيهٌ بالنبي، ليس شبيهٌ بعليٍّ). ولم يروِ مسلم هذا الحديث، وبهذا يتبين أن الرواية الأولى عند البخاري لا إشكال فيها، وإنما الخلاف في الرواية الثانية.

تخريج المسألة:

ذكر المؤلف تخريجًا طويلًا، ونقل عن ابن مالك وابن هشام وغيرهما، وبين أن الكوفيين يرون أنَّ (ليس) تكون حرف عطف بمعنى (لا)، وذكر توجيهًا لابن مالك، ولكن بعض العلماء تعقبه فيه.

وتحرير المسألة يكمن في أمرين:

الأول: هل تأتي (ليس) حرف عطف بمعنى (لا) على مذهب الكوفيين؟.

الثاني: هل الخبر ضمير متصل حُذف استغناءً بنيَّته عن لفظه كما هو صريح قول ابن مالك؟ وعليه فلو كان منفصلًا لم يجزْ حذفه.

أما الأمر الأول فقد ورد عن أئمة الكوفيين ما يفيد أنَّ (ليس) قد تأتي حرف عطف بمنزلة (لا)، ونقل ثعلب عن الفراء قوله: «إذا حسنت (ليس) موضع (لا) جاز، وأنشد:

إنما يجزي الفتى ليس الجملْ»[(٣)].

ونقل الأزهري عن الكسائي أنَّه ربما جاءت (ليس) بمعنى (لا) التي ينسق بها، وأنشد البيت السابق.

كما نقل الأزهري -أيضًا- عن ابن كيسان أنَّ (ليس) تكون نسقًا،

---

(١) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١٨٧/٤.

(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٢٦/٥.

(٣) **المجالس**، ص٤٤٧.

نحو: جاءني عمرو ليس زيد، أي: لا زيد[١].

وهذه النصوص صريحة في أنَّ مذهب الكوفيين أنَّ (ليس) ربما جاءت حرف عطف بمعنى (لا)؛ ولذا صرَّح جماعة من العلماء كابن مالك أنَّ الكوفيين يرون أنَّ (ليس) حرف عطف[٢]، والمرادي[٣]. وتردد ابن هشام في نسبته بين الكوفيين والبغداديين، حيث قال عن (ليس): «تكون حرفًا عاطفًا أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النقلة»[٤]. ونسبه الفارسي للبغداديين[٥].

ومما استشهدوا به على مجيء (ليس) حرف عطف قول الشاعر[٦]:

أَيْنَ المَفَرُّ وَالإِلَهُ الطَّالِبُ والأَشْرَمُ المَغلُوبُ ليس الغالِبُ

أي: لا الغالبُ.

كما استشهدوا بقول لبيد[٧]:

وإذا جُوْزِيْتَ قَرْضًا فاجْزِهِ إنَّما يَجْزي الفَتى لَيْسَ الجَمَلْ

قال الأزهري: إذا أعربت قيل: ليس الجملُ؛ لأنها بمعنى (لا) النسقية.

وما سبق بيانه عن أئمة الكوفيين كافٍ في إثبات أنَّه في مذهبهم قد تأتي (ليس) حرف عطف، وأن استبعاد أبي حيان هذا القول، وتعقبه ابنَ عصفور وابنَ مالك اللذين نسبا إلى الكوفيين هذا المذهب فيه نظرٌ، فقد ذكر

(١) ينظر: **تهذيب اللغة** (٥١/١٣).

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٢٣٢/٣.

(٣) ينظر: المرادي، مرجع سابق: ص٤٩٨.

(٤) ابن هشام، مرجع سابق: ص٣٩٠.

(٥) ينظر: **المسائل الحلبيات**، ١٤٠٧هـ، ص٢٦٤.

(٦) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**: ١٢٣٣/٣.

(٧) ينظر: **شرح ديوانه**، ص ١٧٩.

كلامًا طويلًا، وفيه: «وفي الحقيقة ليست (ليس) عندهم حرف عطف»[(١)].

الأمر الثاني: وهو توجيه ابن مالك للرواية (ليس شبيهٌ بعليٍّ) أنَّ (شبيه) اسم (ليس)، والخبر ضمير متصل محذوف، والتقدير: ليسه شبيهٌ، كما قدَّر قول النبي صلى الله عليه وسلم: (أليس ذو الحجة) بأليسَه ذو الحجة[(٢)].

وخرَّج ابن مالك البيت السابق على تقدير: (ليسَه الأشرم)، ويكون الضمير ضمير الأشرم، وهو خبر (ليس) المحذوف، و(الغالب) الاسم[(٣)].

وقد نظَّر ابن هشام في مفهوم كلام ابن مالك، وقال: «ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلًا لم يجز حذفه وفيه نظر»[(٤)].

وهذا التعقيب جعل العيني يخرّج البيت على تقدير: (ليس الغالب إياه)[(٥)]، وهو موافق لتخريج أبي علي الفارسي بيت لبيد بـ(ليس الجملُ جازيًا)، ويكون تقدير المؤلف: (ليس شبيه إياه) موافقًا لتقديرهما، وعليه فلا يشترط كون الضمير متصلًا ليجوز حذفه، بل يحذف ولو متأخرًا.

المسألة الرابعة عشرة:

جواز الجزم بعد النهي.

عن أنس رضي الله عنه قال: ((لما كان يوم أحد انهزم الناسُ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو طلحة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم مُجَوِّبٌ به عليه بِحَجَفَةٍ له، وكان أبو طلحة رجلًا راميًا...، فأشرف النبي صلى الله عليه وسلم ينظر إلى القوم، فيقول أبو طلحة: يا نبي الله، بأبي أنت وأمي، لا تُشْرِفْ يُصيبُك سهمٌ من سهام القوم)).

---

(١) **ارتشاف الضرب**: ١٩٧٨/٤.

(٢) ينظر: **شواهد التوضيح والتصحيح**: ص٨٧.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٣٤٧/٣.

(٤) ابن هشام، مرجع سابق: ص٣٩٠.

(٥) **المقاصد النحوية**: ١٦١١/٤.

قال المؤلف: «(لا تُشْرِفْ يُصِيْبُك): هو بالرفع، كذا لهم، وهو الصواب، وعند الأصيلي: (يُصبْك)، وخطؤوه، وهو قلب للمعنى؛ إذ لا يستقيم أن تقول: إن لا تُشرفْ يصبْك سهمٌ، لكن جوَّزه الكوفيون»[(١)].

رواية الحديث:

الحديث رواه البخاري في موضعين، الأول في باب: مناقب أبي طلحة رضي الله عنه[(٢)]. والثاني في باب: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[(٣)]، وكلا اللفظين بالرفع (يصيبُك)، وقد أثبت جماعة من المحدثين رواية الجزم (يصبْك)، فقد ذكر ابن حجر أنها رواية أبي ذر للصحيح، وهي الرواية التي يشرح عليها الصحيح[(٤)]، وذكرها العيني[(٥)]. والقسطلاني[(٦)].

والحديث رواه مسلم في باب: غزوة النساء مع الرجال[(٧)]، بلفظ: (لا تشرفْ لا يصبْك).

ومما سبق يتبين أنَّ رواية (يصبْك) بالجزم ثابتة عند شراح الحديث، فلا مطعن فيها.

(١) السبط، مرجع سابق: ٣٥٣/٢.

(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٣٧/٥.

(٣) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٩٧/٥.

(٤) ينظر: ابن حجر، مرجع سابق: ٣٦٢/٧.

(٥) ينظر: **عمدة القاري**: ٢٧٤/١٦.

(٦) ينظر: القسطلاني، مرجع سابق: ١٦٣/٦.

(٧) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ١٤٣٤/٣.

تخريج المسألة:

أشار المؤلف إلى أنَّ بعض العلماء خطَّأ رواية الجزم، وأن المعنى ينقلب بها، ثم بين المؤلف أن الكوفيين يجوزون مثل ذلك.

وتحرير المسألة أنْ يقال: يرى جمهور النحاة أنَّه يشترط في جزم الجواب بعد النهي أنْ يصحَّ إقامة شرطٍ منفيٍّ، وذلك على تقدير (إنْ) قبل (لا) النافية، فإنْ صحَّ المعنى جاز الجزم، نحو: (لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ) فتقدِّر: إنْ لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ، بخلاف نحو: (لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك)، فعند التقدير تقول: إنْ لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك، وهذا معنى غير صحيح، لذا لا يجوز الجزم عندهم، قال سيبويه: «فإن قلت: (لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك)، فهو قبيحٌ إنْ جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنَّك لا تريد أنْ تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله، وإنْ رفعت فالكلام حسن، وإنْ أدخلت الفاء فهو حسن»[(١)].

قال العلماء ومما يستشهد به على صحة هذا المذهب قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ۝٢٦ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ﴾[نوح: ٢٦-٢٧] ، فصرح هنا بالشرط، لأنه لو قال: لا تذر على الأرض من الكافرين ديارًا يضلوا عبادك، لكان التقدير: إن لا تذرهم يضلوا عبادك، وهذا معنى غير مراد، ومحال[(٢)].

وذهب إمام الكوفيين الكسائي إلى جواز ذلك، وله دليلان: قياسٌ، وسماع، أمَّا القياس فهو على جواز النصب بعد دخول الفاء[(٣)].

وأمَّا أدلة السماع فمنها قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم بعضًا))، فهذا الحديث في الصحيحين بالرفع

---

(١) سيبويه، مرجع سابق: ٩٧/٣.

(٢) ينظر: ابن الخباز، **توجيه اللمع**، ١٤٢٨، ص٣٨٠.

(٣) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**: ٤٣/٤.

(يضربُ)[١].

وقد ذكر النووي: أنَّ القاضي عياض نقل عن بعض العلماء أنهم ضبطوه بإسكان الباء[٢]، فيكون شاهدًا للكسائي، ولكن ذَكَر النووي أن رواية المتقدمين والمتأخرين بالضم (يضربُ)، وقال: هي الصواب.

وللجزم توجيه ذكره العكبري وجوَّزه، وهو إضمار شرط مضمر، أي: إن ترجعوا كفارًا يضرب بعضكم بعضًا[٣].

ومما يستدل به على رأي الكسائي: ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((مَنْ أكل مِنْ هذه الشجرة فلا يَقْرَبْ مسجدنا يؤذنا بريح الثوم)).

وهذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده في كتب الحديث، وإنما الوارد في الصحيحين بلفظ: ((مَنْ أكل مِنْ هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقربنَّ مسجدنا))[٤] زاد مسلم في روايته: (ولا يؤذينا بريح الثوم)[٥].

ومن الأدلة أيضًا قول العرب: (لا تسألونا نجبْكم بما تكرهون)[٦].

ورواية الحديث: (لا تشرفْ يصبْك) من أقوى الأدلة التي يستدل بها الكوفيون، وهي ثابتة كما سبق بيانه.

وهذا القول جعله ابن مالك مما انفرد به الكسائي، ولكن أبا حيان وابن عقيل ذكرا أنَّه منسوب للكوفيين عمومًا، وأنَّ الجرمي أجاز الجزم على رداءة، وأنَّ

(١) ينظر: البخاري، مرجع سابق، ٣٥/١. ومسلم، مرجع سابق: ٨١/١.

(٢) ينظر: النووي، مرجع سابق: ٥٥/٢.

(٣) ينظر: **إتحاف الحثيث بما يشكل من إعراب الحديث**، ١٤١٨هـ، ص١٦٠.

(٤) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١٧٠/١.

(٥) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ٣٩٤/١.

(٦) ينظر: الشاطبي، مرجع سابق: ٧٥/٦.

الأخفش يجوِّزه لا على أنه جواب، بل حملًا على اللفظ الأول لأنه مجزوم[(١)].

وبهذه الأدلة يظهر استحسان رأي الكسائي والكوفيين عمومًا، ويكون شرط الجمهور غير ملزم عنده، إذ يرى الاكتفاء بتقدير (إن) دون (لا)، فيكون التقدير عنده في مثال النحويين: (لا تدنُ من الأسد يأكلْك) هو: إن تدن من الأسد يأكلك. ويعتمد في هذا على وضوح المعنى المراد[(٢)].

وبناءً على هذا الاستحسان فإن الرواية توجَّه على معنى صحيح على رأي الكوفيين، ولا يكون فيها قلب للمعنى، وإنما يحصل القلب إذا حملت على تقدير الجمهور، وهو غير ملزِم، وحيث ثبتت الرواية فإنَّ المتعيّن كما قال الدماميني: إذا وجدتُ الرواية الصحيحة وتخرجت على رأي إمام من أئمة العربية فإنَّ من الإنصاف ألَّا تطرح الرواية، ويقطع بخطئها، اعتمادًا على قول المخالفين[(٣)].

المسألة الخامسة عشرة:

دخول حرف الجر (من) على (بَله).

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((يقول الله تعالى: أعددتُ لعبادي الصالحين: ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خَطَرَ على قلب بَشَر، ذخرًا، بَلْهَ ما أطلعتم عليه)).

قال المؤلف: «((من بله))»، ثم ذكر كلامًا طويلًا جدًّا يصعب نقله، حيث نقل كلام ابن مالك، ثم الأخفش، وغيرهما، ثم قال: «وفي حاشية على (البخاري): اتفقت نسخ الصحيح على قوله: (مِن بله)، والصواب إسقاط

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٤٣/٤. **ارتشاف الضرب**: ١٦٨٥/٤. وابن عقيل، **شرح الألفية**، ١٤٠٠هـ، ١٠٠/٣.

(٢) ينظر: أبو الفداء، **الكناش في فني النحو والصرف**، ٢٠٠٠م، ٢٨/٢.

(٣) ينظر: الدماميني، مرجع سابق: ٣٢١/٧.

حرف (مِن) لا غير، هكذا نُقلتْ هذه الحاشية من خط الصَّغاني، وعلى مذهب الكوفيين يجوز أن تكون (مِن) زائدة، كما يقولون: (قد كان من مطر). انتهت»[(١)].

تخريج الحديث:

الحديث رواه البخاري في موضع واحد بلفظ: (ذُخْرًا، بله ما أُطْلِعتم عليه)، بدون زيادة (مِن) في باب: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[السجدة: ١٧][(٢)]، ورواه مسلم باللفظ نفسه في موضعين في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها[(٣)].

وعلى هذا يكون هذا اللفظ (من بله) في غير النسخ المطبوعة التي بين أيدينا، ولكنها ثابتة في نسخ متعددة لروايات البخاري، ولذا نقل المؤلف هذه الإشارة التي وجدها في حاشية على (البخاري)، وبين أنَّ نسخ البخاري متفقة على قوله: (مِن بله).

وقال القسطلاني: «وللأربعة: (من بله) بزيادة (مِن) الجارة وجر (بله) بها كذا في الفرع المعتمد المقابل على أصل اليونيني المحرر بحضرة إمام العربية أبي عبد الله بن مالك، وكذا رأيته في أصل اليونيني المذكور»[(٤)]، وهذا النقل يقطع بثبوتها، ويوجب النظر في كلام الصغاني الذي أوجب إسقاط (من).

تخريج المسألة:

ذكر العلماء أنَّ (بَلْه) تكون اسم فعل مثل: (رويد)، فيقال: (بَلْه زيدًا) أي: دعه واتركه، كما تكون بمنزلة المصدر، فيقال: (بله زيدٍ) كما

(١) السبط، مرجع سابق: ٣٩٨/٢.
(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ١١٦/٦.
(٣) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ص ص ٢١٧٤/٤-٢١٧٥.
(٤) القسطلاني، مرجع سابق: ٢٩١/٧.

يقال: رُوَيْدَ زيدٍ[(١)].

وذكروا أنها تأتي لثلاثة معانٍ: الأول: بمعنى (على)، والثاني: بمعنى (دع)، والثالث: بمعنى (كيف) [(٢)].

وذكر ابن هشام: أنَّ (بَلْه) تكون اسمًا لـ(دع)، ومصدرًا بمعنى (الترْك)، واسمًا مرادفًا لـ(كيف)[(٣)].

وجاء عن الليث أنها تكون بمعنى: (أَجَل)[(٤)].

ولمَّا جاء الحديث بلفظ: (مِنْ بَلْه) استنكر بعض العلماء زيادة (مِنْ)، بل ردَّ بعضهم الرواية كما فعل الصغاني، وعند التأمل والتحقيق يقال: إنَّ من معاني (بَلْه) التي انفرد بها الكوفيون عن البصريين، وتابعهم عليها البغداديون مجيء (بَلْه) أداة استثناء، وهي عند بعض الكوفيين بمعنى (غير)، وما بعدها مجرور بالإضافة، وعند بعضهم بمعنى (لا سيما)[(٥)]. وذكر ابن فارس أنها بمعنى (سوى)[(٦)].

يقول أبو حيان: «وزعم الدينوري: أنها من أدوات الاستثناء تقول: (قام القومُ بَلْه زيدًا) كأنك قلت: إلا زيدًا»[(٧)].

وقد نبَّه ابن هشام إلى أنَّ (بله) تستعمل معربة مجرورة بـ(من) خارجة عن المعاني الثلاثة، بمعنى: (غير) وهو ظاهرٌ، وهذا يقوي من يعدها في ألفاظ الاستثناء[(٨)].

---

(١) ينظر: الزجاجي، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، مرجع سابق: ٩٥/١.

(٣) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق: ص١٥٦.

(٤) ينظر: الصغاني، **التكملة والذيل والصلة**، ١٩٧٩م، ٣٣٤/٦.

(٥) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: ٢٩٠/٢.

(٦) ينظر: **مجمل اللغة**، ١٤٠٦هـ، ص١٣٣.

(٧) **ارتشاف الضرب**: ٢٢٩٦/٥.

(٨) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق: ص١٦٥.

وبهذا المعنى خرَّج بعض شراح الحديث الرواية (مِن بَلْه ما ادَّخرتم عليه) بزيادة (مِنْ)، يقول ابن حجر: «وأصحُّ التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب...، أنها بمعنى (غير)، وذلك بيِّن لمن تأمله»[(١)].

ولها تخريج آخر وهو أنْ تكون بمعنى (كيف) التي يراد بها الاستبعاد، ودخول حرف الجر (مِنْ) جائز، فقد حكى أبو زيد قول بعضهم: (إنَّ فلانًا لا يطيق أن يحمل الفِهْر، فمِنْ بَلْهِ أن يأتي بالصخرة؟) أي: فكيف يطيق حمل الصخرة؟ وحينئذٍ تعرب (ما) مصدرية، وهي مع صلتها في محل رفع مبتدأ، و(من بله) خبرٌ، والضمير في: (عليه) راجع على ما ادخرتم، ويكون المعنى: كيف ومن أين اطلاعكم على ما ادخرته لعبادي الصالحين؟[(٢)].

المسألة السادسة عشرة:

مجيء (لعل) بمعنى الاستفهام.

عن علي رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ...إلخ الحديث وفيه: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)).

قال المؤلف: «((لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)): قال ابن هشام: (لعل) لها معانٍ ...، الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيون...، ولا يمتنع كون خبرها فعلًا ماضيًا، خلافًا للحريري، وفي الحديث ...ما هنا...والله أعلم»[(٣)].

(١) ابن حجر، مرجع سابق: ٨/٥١٧.
(٢) ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق: ٣/٤٥. والدماميني، مرجع سابق: ٨/٣٥٠.
(٣) السبط، مرجع سابق: ٢/٤١٤.

تخريج الحديث:

الحديث رواه البخاري في أربعة مواضع، في باب: إذا اضطر الرجلُ إلى النظر في شعور أهل الذمة والمؤمنات إذا عصين الله وتجريدهن[(١)]، وباب: فضل من شهد بدرًا[(٢)]، وباب: غزوة الفتح[(٣)]، وباب: ما جاء في المتأولين[(٤)]، ورواه مسلم في موضع واحد في باب: من فضائل أهل بدر، وقصة حاطب بن أبي بلتعة[(٥)].

تخريج المسألة:

اكتفى المؤلف بنقل كلام ابن هشام، وظاهر صنيعه أن أراد الاستشهاد بهذه الرواية على أمرين: الأول: الاستشهاد على مجيء (لعلَّ) مرادًا بها الاستفهام، كما هو في المذهب المنسوب للكوفيين.

الثاني: الاستشهاد على أنَّ خبر (لعل) يكون فعلًا ماضيًا، خلافًا للحريري الذي منع ذلك.

وتحرير القول أنْ يقال: ذكر العلماء أنَّ لـ(لعل) معانيَ: الأول: الترجي، وهو أشهر معانيها، كقولك: (لعل الله يرحمُنا).

والثاني: الإشفاق، كقولهم: (لعل العدوَّ يقدم).

والثالث: التعليل، وهذا أثبته الكسائي والأخفش، ويمثل له بقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[البقرة: ٥٢].

والمعنى الرابع: الاستفهام، وقد أطلق الزجاجي هذا المعنى ولم ينسبه

(١) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٤/٧٦.
(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٥/٧٧.
(٣) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٥/١٤٥.
(٤) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٩/١٨.
(٥) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ٤/١٩٤١.

لمذهب، بينما قيده المرادي وابن هشام بالمذهب الكوفي[١].

وتبع ابن مالك الكوفيين في مجيء (لعل) للاستفهام، واستشهد عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم لأحد الصحابة: ((لَعَلَّنا أَعْجَلْناك؟))[٢].

ونسب أبو حيان هذا القول إلى الكوفيين، ونص على أنَّه اختيار الفراء، وأنَّ البصريين يرونه خطأً، أي: أن تكون (لعل) بمعنى الاستفهام، وأمَّا الحديث الذي أورده ابن مالك فهو عندهم على معنى الإشفاق[٣].

والغريب أنَّ كثيرًا ممن تحدث عن الخلاف في مجيئها للاستفهام، وردوا على الكوفيين وابن مالك لم يذكروا كلام الزجاجي وهو من أتباع البصريين فقد قال: «(لعل) لها ثلاثة أوجه: تكون شكًّا، وإيجابًا، واستفهامًا...، والاستفهام قولك في الخطاب: (لعل زيدًا يقوم؟) كما تقول: (أتظن زيدًا يقوم؟)، تواجه بذلك من تخاطب»[٤]. وواضح من كلامه وتمثيله أنَّ (لعل) تكون بمنزلة همزة الاستفهام.

ومما سبق يتبين أن من معاني (لعل) الاستفهام، وبه قال الكوفيون، والزجاجي، ومن المتأخرين ابن مالك، والمرادي، وابن هشام، وحملُ المؤلف هذا الحديث على هذا المعنى موافق لقياسهم، فقد نصوا على أنَّ المعنى في قوله تعالى: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾[الطلاق: ١] ، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[عبس: ٣] ، هو الاستفهام، والتقدير فيهما هو: لا تدري أألله يحدث بعد ذلك أمرًا؟ وفي الآية الأخرى: وما يدريك أيزكى؟[٥].

---

(١) ينظر: الزجاجي، **حروف المعاني والصفات**، ص٣٠. والمرادي، مرجع سابق: ص٥٨٠. وابن هشام، مرجع سابق: ص٣٧٩.

(٢) ينظر: **شرح التسهيل**: ٨/٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٤/٥.

(٤) الزجاجي، المرجع السابق: ص٣٠.

(٥) ينظر: خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ١٤٢١هـ، ٢٩٦/١.

ويكون تقدير الحديث: وما يدريك يا عمر أأللهُ أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم؟

الأمر الثاني: وهو جواز مجيء خبر (لعل) فعلًا ماضيًا، وهذا قد أنكره الحريري، وعلل ذلك بأنَّ معنى (لعل) هو التوقع لمرجوٍّ أو مخوف، وهذا إنما يكون لمَا يتجدد ويتولد لا فيما انقضى(١).

وما ذكره الحريري فيه نظرٌ، فقد تعقبه ابن بري، وبيَّن أنَّ (لعل) وإنْ كان معناها التوقع إلا أنَّ المترقَّب غير محقق الوقوع، بل مشكوك فيه ومظنون، وهما يكونان في الماضي والمستقبل على حدٍّ سواء(٢).

ومما يشهد لصحة كلام ابن بري وروده في الشعر كثيرًا، ومن ذلك قول امرئ القيس(٣):

وبُدِّلتُ قرحًا داميًا بعد صحةٍ لعلَّ منايانَا تحوَّلْنَ أبؤُسَا

واستشهد ابن هشام على صحة مجيء خبرها فعلًا ماضيًا بهذا الحديث: (لعل الله اطلع على أهل بدر)(٤). ووافقه المؤلف على صنيعه هذا.

(١) ينظر: **درة الغواص في أوهام الخواص**، ١٤١٨هـ، ص٣٦.
(٢) ينظر: **الحواشي على درة الغواص**، ١٤١٧هـ، ص٧٤٧.
(٣) ينظر: **الديوان**: ص١١٢.
(٤) ينظر: ابن هشام، مرجع سابق: ص٣٨٠.

المبحث الثاني: الروايات التي وُجِّهت على المذهب الكوفي في مسائل الصرف

المسألة الأولى:

مجيء (فُعَل) جمع قلة.

عن عائشة ﵂ زوج النبي صلى الله عليه وسلم: ((أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم يُدخل أصابعه في الماء فيُخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غُرَف بيديه، ثم يفيض الماء على جلده كله)).

قال المؤلف: «(ثلاث غرف): في بعضها: (غرفات).

إن قلت: هذا هو الأصل؛ لأنَّ مميز الثلاثة ينبغي أن يكون من جموع القلة، فما الوجه في (غُرَف)؟.

قلت: جمع الكثرة يقام مُقام جمع القلة، وبالعكس، وأما الكوفيون فـ(فعَل) بضم الفاء وكسرها عندهم من باب جموع القلة، كقوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾[هود: ١٣]. وقوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾[القصص: ٢٧]. قاله الكرماني.

وقال الطيبي: (وفي أصل (المالكي): (ثلاث غُرف) ...إلخ»[(١)]. وقد نقل الطيبي كلام ابن مالك –وهو طويل–، وعنه نقل المؤلف كلامه، وستأتي الإشارة إليه.

تخريج الحديث:

الحديث رواه البخاري بهذا اللفظ (ثلاث غُرف) في موضع واحد، في باب: الوضوء قبل الغسل[(٢)]. وأما لفظ (ثلاث غرفات) فقد ذكر ابن حجر

(١) السبط، مرجع سابق: ٢٥٣/١.

(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٥٩/١.

أنها هي رواية الكُشْمِيهَنِي[1] . ولم يروِ مسلم الحديث بهذا اللفظ.

تخريج المسألة:

ذكر المؤلف أنَّ الرواية جاءت بـ(ثلاث غُرف) أي: بجمع الكثرة، وهو على تخريج الكوفيين أنَّ (فُعَل)، و(فِعَل) جمعًا قلة، وذكر رواية أخرى وهي: (ثلاث غرفات)، أي: بجمع المؤنث السالم، وذكر أنَّ هذا هو الأصل، وعليه فمذهبه أن الجمع السالم يكون للقلة.

وتحرير المسألة أن يقال: حيث جاءت الرواية على لفظ (ثلاث غرفات) فلا إشكال فيها؛ إذ إنَّ جمع المؤنث السالم بابه جمع القلة عند جماعة من العلماء[2].

وعلل ذلك ابن الوراق بقوله: «وإنما وجب ذلك أنْ يقاربها في الحكم، ومقاربتها لها أنْ ينوى بها القلة»[3].

وقيل: لأنهما على نهج المثنى، والمثنى قليل، فأخذَا حكمه[4].

والعرب قد تستغني بجمع الكثرة عن القلة، إذ إنَّ القليل يدخل في حكم الكثير، وهذا هو الأقيس، ومع هذا فقد يتخلف هذا الحكم ويستعمل جمع القلة للكثرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[سبأ: ٣٧] ، ولا شك أنَّ في الجنة غرفات كثيرة. وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: ٢٢٨][5].

وعليه فرواية (ثلاث غرفات) مراد بها القلة، لاسيما وهي لم تقترن بالألف واللام الدالة على الاستغراق، ولم تضف إلى ما يفيد الكثرة؛ لأن هذا

(١) ينظر: ابن حجر، مرجع سابق: ٣٦١/١.

(٢) الزمخشري، مرجع سابق: ص٢٣٥.

(٣) **علل النحو**، ١٤٢٠هـ، ص٤٩٠.

(٤) ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق: ٢٢٤/٣.

(٥) ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**: ٥/٢.

شرط عند ابن مالك في جعل جمعي التصحيح مرادًا بهما القلة[(١)].

وأما رواية (ثلاث غُرَف) فإنَّ مفردها (غُرْفَة) على وزن (فُعْلَة) وما كان هذا وزنه فإنه يجمع في القلة بالألف والتاء، نحو: ظُلْمَة وظُلُمات، وفي الكثرة على (فُعَل)، نحو: ظُلْمَة وظُلَم، ومثلها غُرْفَة وغُرُفات وغُرَف[(٢)].

ويمكن توجيه الرواية عند الكوفيين على وجهين: أحدهما عام عند جميع النحاة، وهو ما سبق بيانه، وهو أنَّ جمع القلة يقوم مقام جمع الكثرة، وكذا العكس.

والتوجيه الثاني: أنَّ (فُعَل) من جموع القلة عند إمام الكوفيين الفراء،[(٣)]. ونسبه ابن مالك للكوفيين، فقال: «والكوفيون يخالفونهم فيرون أن (فُعَلًا) و(فِعَلًا) من جموع القلة»[(٤)].

ومن أدلة الكوفيين قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ﴾[القصص: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿أۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ﴾[هود: ١٣]، مع الإمكان بأنْ يجمعَا بالألف والتاء، فهو دليل على أنهما جمعَا قلة.

وبهذا يتبين أنَّ (فُعَل) إنْ جعلت من جموع القلة فقد جاءت الرواية موافقة للعدد (ثلاث)، وإنْ كانت من جموع الكثرة فهي محمولة على التناوب بينهما.

المسألة الثانية:

مجيء (أفعل) التفضيل من الألوان.

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((حوضي مسيرةُ شهرٍ، ماؤهُ أبيضُ من اللبن، وريحُه أطيبُ من المسك،

(١) ينظر: **شرح الكافية الشافية**: ٤/١٨١٠.

(٢) ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق: ٣/٢٤٧.

(٣) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب**: ١/٤٠٦.

(٤) شواهد **التوضيح والتصحيح**: ص١٥٠.

وكِيزانُه كنجوم السماء، من شَرِب منها فلا يظمأ أبدًا)).

قال المؤلف: «قوله: (ماؤه أبيض من اللبن): فيه حجة للكوفيين في مجيء (أفْعَل) التفضيل من الألوان، وربما نقل عنهم تخصيصه بالسواد والبياض؛ لأنهما الأصل، وسائر الألوان مركبة منهما، ومنعه البصريون، وقالوا: إنما يتوصل إلى التفضيل به وبما زاد على الثلاثي بـ(أفْعَل) مصوغًا من فعلٍ دالٍّ على مطلق الرجحان والزيادة، نحو: أكثر، وأزيد، وأرجح، وأشد.

قال في الصحاح: تقول: (هذا أشد بياضًا من كذا)، ولا تقل: (أبيض منه)، وأهل الكوفة يقولونه، ويحتجون بقول الراجز:

جاريةٌ في دِرْعها الفَضْفَاضِ أبيضُ مِنْ أُختِ بَنِي إِباضِ

وجعله ابن مالك من المحكوم بشذوذه، وقال غيره: ليس هو للتفضيل، بل بمعنى مُبْيَضّ»[1].

تخريج الحديث:

الحديث رواه البخاري في موضع واحد في باب: في الحوض، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[الكوثر: ١][2]. وأما مسلم فقد جاءت عنده روايات منها: واحدة بلفظ: (أبيض من الوَرِق)، وأخريات بلفظ: (أشد بياضًا من الثلج)، في باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء. وبلفظ: (أشد بياضًا من اللبن) في باب: إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته[3].

ومما سبق يتبين أنَّ رواية (أبيض من) جاءت عند البخاري ومسلم.

---

(١) السبط، مرجع سابق: ٢/٥٥٨.

(٢) ينظر: البخاري، مرجع سابق: ٨/١١٩.

(٣) ينظر: مسلم، مرجع سابق: ١/٢١٧، ٤/١٧٩٣- ١٧٩٩.

تخريج المسألة:

ذكر المؤلف أنَّ في الرواية شاهدًا على مذهب الكوفيين في جواز مجيء (أفْعَل) التفضيل من الألوان، وهو غير جائز عند البصريين، وصرحَّ ابن مالك بأنه المحكوم بشذوذه، وتحرير المسألة أن يقال: اشترط النحويون فيما يصاغ منه (أفعل) التعجب والتفضيل شروطًا، منها ألَّا يكون اسم فاعله على وزن (أفعل فعلاء)، سواء أكان من الألوان أم من العيوب الظاهرة، فلا يقال: (ما أبيضَ هذا الطائر)، ولا نحو: (زيدٌ أبيضُ من عمرو) ولا نحو: (ما أحْولَه)، وقد اشترك التعجب والتفضيل في البناء لاشتراكهما في المعنى، لأنهما في الحقيقة رفع الشيء عن منزلة ما دونه(١).

والعلة في منع صوغ اسم التفضيل والتعجب من الألوان والعيوب الظاهرة قيل: لأنها بمنزلة الخلْق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص، كاليد والرِّجل ونحوهما، وقيل: لأنَّ بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل) لم يُبْنَ منه أفعل التفضيل؛ خشية الالتباس بينهما، وحيث امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب؛ لتساويهما في الوزن والمعنى(٢).

ويرى الكوفيون جواز التعجب والتفضيل من البياض والسواد خاصة؛ إذ إنهما أصل الألوان فيكون لهما مزية على غيرهما، وذهب الكسائي وهشام إلى الجواز مطلقًا في الألوان، نحو: (ما أحْمَرَه)، مع تفضيل قول: (ما أشدَّ حمرته)، كما ذهب الكسائي وهشام وتبعهما الأخفش في جوازه في العيوب الظاهرة، نحو: (ما أعوره)(٣).

ومن أدلة الكوفييّن على الجواز، سماع الكسائي عن العرب قولهم: (ما

(١) ينظر: السيرافي، مرجع سابق: ٤/٤٧٢.

(٢) ينظر: سيبويه، مرجع سابق: ٤/٩٨. وناظر الجيش، مرجع سابق: ٦/٢٦٤٠-٢٦٤١.

(٣) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ٤/٢٠٨٢-٢٠٨٣.

أسود شعره)، وقول أم الهيثم، -وهي عربية يستشهد بكلامها-: (هو أسودُ من حَنَكِ الغراب)[1].

ومن أدلتهم قول أبي هريرة رضي الله عنه في صفة النار: (لَهِيَ أسودُ من القار)[2].

ومنها -أيضًا- قول رؤبة[3]:

جارية في دِرْعها الفَضْفاضِ أبيضُ من أُختِ بَنِي إباضِ

وقال الكوفيون: ورد السماع بجواز التعجب من الألوان كما في قول طرفة[4]:

أمَّا الملوك فأنت اليوم ألأمُهُمْ لومًا وأبيضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فكذلك يجوز في اسم التفضيل؛ لأنَّ بابهما واحد، كما قول طرفة.

وعليه تضاف هذه الرواية (ماؤه أبيض من اللبن) لأدلة الكوفيين، وتكون شاهدة لهم على جواز مجيء (أفعل) التفضيل من الألوان، وتحمل على أنها لغة قليلة كما قال النووي[5].

وأمَّا احتمال ابن حجر بأن تكون هذه الرواية من تصرف الرواة، حيث جاءت عند مسلم بلفظ: (أشد بياضًا من اللبن) ففيه نظرٌ؛ لأنه ثبت أيضًا عند مسلم بلفظ: (أبيض من الورق)، فهذا مما يضعف احتماله، ويرجح أنها لغة وإن كانت أقلَّ استعمالًا.

---

(١) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ١٤١٤هـ، مادة: حنك، ٤١٤/١٠.

(٢) ينظر: مالك بن أنس، **الموطأ**، ١٤٢٥هـ، ١٤٤٦/٥.

(٣) ينظر: **ديوانه**، مرجع سابق: ص١٧٦.

(٤) ينظر: **الديوان**، ص٨٦.

(٥) ينظر: النووي، مرجع سابق: ٥٥/١٥.

الخاتمة

في نهاية البحث أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه وإعانته، وقد خلص البحث إلى نتائج عدة، من أهمها:

١- أبان البحث عناية المحدثين وأثرهم في الدرس اللغوي، وذلك من خلال ضبط الألفاظ، وإعرابها، وتتبع الروايات المشكلة.

٢- كشف البحث عن ضرورة العناية بدليل السماع المتمثل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولئن قلَّ الاستشهاد بالحديث النبوي عند المتقدمين فعذرهم أنَّ الحديث لم يكن دُوِّن يومَئذٍ، أمَا وقد دُوِّن وضُبط، وتتبعت طرقه، وجزم بألفاظه على أيدي نقاد أفذاذ، فالأولى الاستشهاد والاستدلال به، وتقديمه على الشواهد الأخرى.

٣- أظهر البحث منزلة سبط ابن العجمي العلمية، ونبوغه اللغوي، من خلال توجيهه الأحاديث، ومعرفته بالخلافات النحوية والصرفية، وأنَّ له مؤلَّفًا شرح فيه كافية ابن الحاجب، فهو جدير بدراسة مستقلة تكشف عن آرائه، وتبين مذهبه، واختياراته، وتحقق إرثه اللغوي.

٤- أثبت البحث أنَّ في كتاب (الناظر الصحيح) أمثلة غزيرة، وشواهد كثيرة، صالحة للاستدلال بها على مسائل اختلف فيها البصريون والكوفيون.

٥- كشف البحث عن الطريقة المثلى فيما ورد في الأحاديث مخالفًا القواعد المقررة عند النحويين، وذلك من خلال تتبع روايات الحديث ومقارنتها، ثم الحكم عليها بالثبوت أو بتصرف الرواة.

المصادر والمراجع

ابن أبي شيبة، أبو بكر، المصنف، ١٤٣٦هـ، الرياض، دار إشبيليا.
ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، ١٤٢٨هـ، مصر، دار السلام.
ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النَّحو، بيروت، مؤسسة الرسالة.
ابن الوراق، أبو الحسن، علل النحو، ١٤٢٠هـ، الرياض، مكتبة الرشد.
ابن بري، أبو محمد، الحواشي على درة الغواص لابن بري، ١٤١٧، بيروت، دار الجيل.
ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، مصر، الهيئة المصرية للكتاب.
ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ١٣٧٩هـ، بيروت، دار المعرفة.
ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٤٠٠هـ، مصر، دار التراث.
ابن فارس، أحمد بن فارس، مجمل اللغة، ١٤٠٦هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة.
ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤١٠هـ، دار هجر.
ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٤٠٢هـ، مكة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي.
ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ١٤٠٥هـ، مكتبة ابن تيمية.
ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ١٤١٤هـ. بيروت، دار صادر.
ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٨٥م، دمشق، دار الفكر.
ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٢٢هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، الكناش في فني النحو والصرف، ٢٠٠٠م، بيروت، الدار العصرية.
أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٤١٨هـ، القاهرة، مكتبة الخانجي.

أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، ١٤٢٠هـ، بيروت، دار الفكر.

أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١٤١٨هـ، الرياض، دار كنوز إشبيليا.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ١٣٨١هـ، القاهرة، الخانجي.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ١٤١١هـ، القاهرة، الخانجي.

الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، ٢٠٠١م، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ١٤٢١هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.

الإمام أحمد، أبو عبد الله، المسند، ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة.

امرؤ القيس، الديوان، ١٤٢٥هـ، بيروت، دار المعرفة.

الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ١٤٢٤هـ، بيروت، المكتبة العصرية.

الأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، ١٤١٢هـ. بيروت، مؤسسة الرسالة.

البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، ١٤٢٢هـ، بيروت، دار طوق النجاة.

البطليوسي، ابن السِّيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ١٩٩٦م، مصر، دار الكتب المصرية.

الثبيتي، عياد بن عيد، ابن الطراوي النحوي، ١٤٠٣هـ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي.

ثعلب، أبو العباس، مجالس ثعلب، مصر، دار المعارف.

الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، جدة، دار المدني.

الحريري، أبو محمد، درة الغواص في أوهام الخواص، ١٤١٨هـ، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.

الخطابي، أبو سليمان، أعلام الحديث، ١٤٠٩هـ، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
الدارقطني، أبو الحسن، السنن، ١٤٢٤هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة.
الدارمي، مسكين، الديوان، ١٣٨٩هـ، بغداد، دار البصري.
الدماميني، محمد بن أبي بكر، مصابيح الجامع، ١٤٣٠هـ، سوريا، دار النوادر.
الرماني، أبو الحسن، شرح كتاب سيبويه، ١٤١٨هـ، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، الكويت، دار ابن قتيبة.
الزجاجي، أبو القاسم، اللامات، ١٤٠٥هـ، دمشق، دار الفكر.
الزجاجي، أبو القاسم، حروف المعاني والصفات، ١٩٨٤م، بيروت، مؤسسة الرسالة.
الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، ١٩٩٣م، بيروت، مكتبة الهلال.
سبط ابن العجمي، أبو ذر، الناظر الصحيح على الجامع الصحيح، ١٤٣٩هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
السخاوي، أبو الحسن، سفر السعادة وسفير الإفادة، ١٤١٥هـ، دار صادر.
السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، دمشق، دار القلم.
السهيلي، أبو القاسم، الروض الأنف، ١٤٢١هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
سيبويه، الكتاب، ١٤٠٨هـ، مصر، الخانجي.
السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ٢٠٠٨م، بيروت، دار الكتب العلمية.
السيوطي، جلال الدين، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، ١٤١٤هـ، بيروت، دار الجيل.
السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصر، المكتبة التوفيقية.

الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ١٤٢٨هـ، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ١٤١٧هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.

الصغاني، الحسن بن محمد، التكملة، ١٩٧٩م، القاهرة، دار الكتب.

الطبري، ابن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٤٢٢هـ، دار هجر.

طرفة بن العبد، شرح ديوانه، ١٤١٤هـ، بيروت، دار الكتاب العربي.

الطيبي، شرف الدين، الكاشف عن حقائق السنن، ١٤١٧هـ، مكة المكرمة، مكتبة مصطفى نزار الباز.

عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف.

العكبري، أبو البقاء، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ١٤١٨هـ، دار ابن رجب.

العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ١٤٠٦هـ، دار الغرب الإسلامي.

العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤١٦هـ، دمشق، دار الفكر.

عمر بن أبي ربيعة، الديوان، بيروت، دار الكتب العلمية.

العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ١٤٣١هـ، مصر، دار السلام.

العيني، بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الفارسي، أبو علي، المسائل الحلبيات، ١٤٠٧هـ، بيروت، دار القلم.

الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ١٩٩٥م، عالم الكتب.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال.

القاري، الملا علي، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ١٤٢٢هـ، بيروت،

دار الفكر.
القسطلاني، أبو العباس، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ١٣٢٣هـ، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية.
القطامي، الديوان، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الكرماني، شمس الدين، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ١٤٠١هـ، لبنان، دار إحياء التراث العربي.
لبيد بن ربيعة، شرح ديوانه، ١٩٦٢م، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء.
مالك بن أنس، الموطأ، ١٤٢٥هـ، الإمارات، مؤسسة زايد بن سلطان.
المبرد، أبو العباس، الكامل في اللغة والأدب، ١٤١٧هـ، القاهرة، دار العربي.
المرادي، ابن أم قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ١٤٣١هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ١٤٢٨هـ، دار الفكر العربي.
مسلم، أبو الحسين ابن الحجاج، صحيح مسلم، ١٣٧٤هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١٤٢٨هـ، القاهرة، دار السلام.
النووي، محيي الدين، شرح النووي على صحيح مسلم، ١٣٩٢هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
يزيد بن مفرغ، الديوان، ١٣٩٥هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة.

Bibliography

Abbas Hasan, "Al-Nahw Al-Wāfī", Dār Al Maʿārif.

Abu Al-Fida, ʿImād Al-Din Ismail, "Al-Kunnāsh fi Fannai al-Nahw wa al-Ṣarff", 2000, Beirut, Dār Al-Asriyyah.

Abu Hayyan, Muhammad Bin Yousuf, "Irtishāf Al-Darb min Liʿsan Al-ʿArab", 1418 AH, Cairo, Al-Khanji Library.

Abu Hayyan, Muhammad bin Yousuf, "Al-Tadhyīl wa Al-Takmīl fi Sharh, Kitāb Al-Tasheel", 1418 A.H., Riyadh, Dār Kunouz Ishbīliyyah.

Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf, Ahmad. "Al-Bahr Al-Muheet fi Tafsir", 1420 AH, Beirut, Dār Al-Fikr.

Abu Ubeida, Muʿammar bin Al-Muthannā, "Majāz al-Qur'an", 1381 AH, Cairo, Al-Khanji.

Al- Murādī, Ibn Umm Qasim, Tafsir Al-Maqāsid wa Al-Masālik fi Sharh Al-Fiyat Ibn Mālik, 1428 AH, Dār Al-Fikr Al-ʿArabi.

Al-ʿAini, Badr Al-Din, "Al-Maqāsid Al-Nahwiyah fi shar'h Shawāhid Shurouh Al-Alfiyat", 1431 AH, Egypt, Dār Al-Salaam.

Al-ʿAini, Badr Al-Din, ʿUmdat al-Qārīʾ Sharh Sahih Al-Bukhari", Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

Al-Akhfash, Saʿeed bin Masʿada, "Maʿāni Al-Qur'an", 1411 AH, Cairo, Al-Khanji.

Al-Anbārī, Abu Al-Barakāt, "al-Insāf fi Masāʾil al-Khilāf baina al-Nahwiyīn" 1424 AH, Beirut, Al-Asriyya Library.

Al-Anbari, Abu Bakr, "Al-Zāhir fi Maʿāni Kalimāt Al-Nās, 1412 AH. Beirut, Al-Risala Foundation.

Al-Azhari, Abu Mansour, "Tahdheeb Al-Lugha", 2001, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

Al-Azhari, Khalid, "Al-Tasrīh ʿalā Al-Tawdīh, 1421 A.H., Beirut, Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiya.

Al-Batliyousī, Ibn Al-Sayyid, "Al-Iqtiḍāb fi Sharh Adab Al-Kātib", 1996, Egypt, Dār Al-Kutub Al-Masriyah.

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, "Al-Jāmiʿ Al-Sahih", 1422 AH, Beirut, Dār Touq Al-Najat.

Al-Damamīnī, Muhammad bin Abi Bakr, "Masābih Al-Jāmiʿ, 1430 A.H., Syria, Dār Al-Nawādir.

Al-Dāraqutni, Abu Al-Hasan, "Al-Sunan", 1424 A.H., Beirut, Al-Resala Foundation.

Al-Dārimi, Miskin, "Al-Dīwān, 1389 AH, Baghdad, Dār Al-Basri.

Al-Farāhīdī, Al-Khalil bin Ahmad, "Kitāb Al-ʿAin", Dār wa Maktab Al-Hilal.

Al-Farisi, Abu ʿAli, "Al-Masā'il Al-Halabiyāt", 1407 AH, Beirut, Dār Al-Qalam.

Al-Farrā, Abu Zakariya, “Maʿāni Al-Qur’an”, 1995, ʿĀlam al-Kutub.
Al-Harīrī, Abu Muhammad, “Durrat Al-Ghawās fi Awhām Al-Khawās, 1418 AH, Beirut, Cultural Books Foundation.
Al-Jumahi, Ibn Salām, “Tabaqāt Fuhūl al-Shuʿarā”, Jeddah, Dār Al-Madani.
Al-Khattābi, Abu Sulaiman, “Aʿlām Al-Hadith”, 1409 AH, Makkah Al-Mukarramah, Umm Al-Qura University.
Al-Kirmānī, Shams Al-Din, “Al-Kawākib Al-Dārārī fi Sharh Sahih Al-Bukhari”, 1401 AH, Lebanon, House of Revival of Arab Heritage.
Al-Mubarrid, Abu Al-ʿAbbās, Al-Kāmil fi al-Lugha wa al-Adab”, 1417 A.H., Cairo, Dār Al-ʿArabi.
Al-Murādī, Ibn Umm Qasim, “Al-Janā Al-Dānī fi Hurouf Al-Maʿānī, 1431 AH, Beirut, Dār Al-Kutub Al-Ilmiyya.
Al-Nawawi, Muhyi Al-Din, “Sharh al-Nawawi ʿalā Ṣaḥīḥ Muslim, 1392 AH, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
Al-Qārī, Al-Mulla ʿAli, “Mirqāt Al-Mafātīh, Sharh Mishkāt Al-Misbāh, 1422 A.H., Beirut, Dār Al-Fikr.
Al-Qastalāni, Abu Al-ʿAbbās, “Irshād Al-Sārī fi Sharh Sahih Al-Bukhari, 1323 AH, Egypt, the Grand Amiri Press.
Al-Qatāmi, “Al-Dīwān”, Egypt, the General Egyptian Book Organization.
Al-Rummāni, Abu Al-Hasan, “Sharh Kitāb Sibawayh”, 1418 AH, Riyadh, Imam Muhammad bin Saud Islamic University.
Al-Sabbān, Muhammad bin ʿAli, Ḥāshiyat al-Ṣabbān ‘alá sharḥ al-Ushmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik, 1417 AH, Beirut, Dār Al-Kutub Al-Ilmiyya.
Al-Sāghāni, Al-Hasan bin Muhammad, Al-Takmila, 1979, Cairo, Dār Al-Kutub.
Al-Sakhāwi, Abu al-Hasan, “Sifr al-Saʿāda wa Safīr al-Ifāda”, 1415 AH, Dār Sadir.
Al-Samin Al-Halabi, Ahmad bin Yousuf, “Al-Dur Al-Masoon fi Al-ʿUlūm Al-Kitāb Al-Maknoun”, Damascus, Dār Al-Qalam.
Al-Shātibi, Abu Ishaq, “Al-Maqāsid Al-Shāfiyyah fi Sharh Al-Khulāsat Al-Kāfiyyah, 1428 AH, Makkah Al-Mukarramah, Umm Al-Qura University.
Al-Sīrāfi, Abu Saʿeed, “Sharh Kitāb Sībawayh”, 2008, Beirut, Dār al-Kutub al-Ilmiyya.
Al-Suhaili, Abu Al-Qasim, “Al-Rawd Al-Unf”, 1421 AH, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
Al-Suyouti, Jalāl Al-Din, “Hamʿ Al-Hawāmiʿ fi Sharh Jamʿ Al-

Jawāmiʿ, Egypt, Al-Tawfiqia Library.
Al-Suyouti, Jalāl Al-Din, "ʿUqoud Al-Zamarjad ʿalā Musnad al-Imam Ahmad", 1414 A.H., Beirut, Dār Al-Jeel AH, Beirut, Dār Al-Jeel.
Al-Tabari, Ibn Jarir, Jamiʿ al-Bayan fi Ta'wil al-Qur'an, 1422 AH, Dār Hajar.
Al-Tayyibi, Sharaf Al-Din, "Al-Kāshif ʿan Haqāʾiq Al-Sunan", 1417 A.H., Makkah Al-Mukarramah, Mustafa Nizar Al-Baz Library.
Al-Thubaiti ,ʿIyād Ibn ʿEid, "Ibn Al-Tarāwi Al-Nahwī,1403 AH, Nadi Al-Taayif, Al-Adabi.
Al-ʿUkbari, Abu Al-Baqā, "Al-Lubbāb fi ʿIlal Al-Binā wa Al-ʿArabiya", 1406 A.H., Damascus, Dār Al-Fikr.
Al-ʿUkbari, Abu Al-Baqā, "Al-Tabyeen ʿan Madhāhib al-Nahwiyīn al-Baṣriyīn wa al-Kūfiyīn", 1418 AH, Dār Al-Gharb Al-Islami.
Al-ʿUkbari, Abu Al-Baqā, "Ithāf Al-Hathith li Iʿrāb Mā Yushkil min Alfaẓ Al-Hadith", 1418 A.H., Dār Ibn Rajab.
Al-Zajjāji, Abu Al-Qasim, "Al-Lāmāt", 1405 AH, Damascus, Dār Al-Fikr.
Al-Zajjāji, Abu Al-Qasim, "Hurouf Al-Maʿāni wa Al-Ṣifāt", 1984, Beirut, Al-Resala Foundation.
Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim, "Al-Mufassal fi Al-Sanāʿat Al-ʿArabiyah, 1993, Beirut, Al-Hilal Library.
Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr, Al-Musannaf, 1436 AH, Riyadh, Dār Ishbilia.
Ibn Al-Khabbaz, Ahmad bin Al-Husain, Tawjīḥ Al-Lumaʿ, 1428 A.H., Egypt, Dār Al-Salaam.
Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr, "Al-Ousoul fi al-Nahw", Beirut, Al-Resala Foundation.
Ibn Al-Warrāq, Abu Al-Hasan, "ʿIlal al-Nahw", 1420 AH, Riyadh, Al-Rushd Library.
Ibn ʿAqīl, Sharh Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyat Ibn Mālik, 1400 AH, Egypt, Dār Al-Turath.
Ibn Barri, Abu Muhammad, al-Ḥawāshī ʿalā Durrat Al-Ghawwās, 1417 AH, Beirut, Dār Al-Jeel.
Ibn Faris, Ahmad Bin Faris, Mujmal Al-Lugha, 1406 A.H., Beirut, Al-Resala Foundation.
Ibn Hajar, Ahmad bin ʿAli, Fath Al-Bārī Sharh Sahih Al-Bukhāri, 1379 AH, Beirut, Dār Al-Maʿrifa.
Ibn Hisham, Jamal Al-Dīn, Mughni Al-Labib fi Kutub Al-Aʿārīb, 1985, Damascus, Dār Al-Fikr.
Ibn Jinni, Abu Al-Fath, Al-Khasāʾis, Egypt, the Egyptian Book

Authority.
Ibn Mālik, "Sharh al-Kāfiya al-Shāfiya", 1402 AH, Makkah, Umm Al-Qura University, Scientific Research Center.
Ibn Mālik, “Sharh al-Tasheel”, 1410 AH, Dār Hajar.
Ibn Mālik, Shawahid Al-Tawdeeh wa Al-Tasheeh", 1405 AH, Ibn Taymiyyah Library.
Ibn Manzour, Muhammad bin Mukaram, Lisān Al-ʿArab, 1414 AH. Beirut, Dār Sadir.
Ibn Yaʿish, Sharh al-Mufassal, 1422 AH, Beirut, Dār al-Kutub al-Ilmiyya.
Imam Ahmad, Abu ʿAbdillah, “Al-Musnad”, 1421 A.H., Al-Resala Foundation.
Imru’ Al-Qays, Al-Dīwān, 1425 A.H., Beirut, Dār Al-Maʿrifa.
Labid bin Rabiʿah, Shar'h Dīwānih, 1962, Kuwait, Ministry of Guidance and information.
Mālik bin Anas, “Al-Muwatta”, 1425 AH, UAE, Zayed bin Sultan Foundation.
Muslim, Abu al-Husayn Ibn al-Hajjaj, “Sahih Muslim”, 1374 AH, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
Nāẓir Al-Jaish, Muhammad bin Yousuf, “Tamheed Al-Qawāʿid fi Sharh Tasheel Al-Fawāʾid”, 1428 A.H., Cairo, Dār Al-Salaam.
Ruʾba bin Al-ʾAjjaj, Majmouʿ Ashʿār al-ʿArab, Kuwait, Dār Ibn Qutaiba.
Sībawayh, “Al-Kitāb”, 1408 A.H., Egypt, Al-Khanji.
Sibt Ibn Al-ʿAjmi, Abu Dhar, “Al-Nāẓir Al-Sahih Al-Jāmiʿ Al-Sahih”, 1439 AH, Beirut, Dār Al-Kutub Al-Ilmiyya.
Ṭarafa bin Al-ʿAbd, “Sharh Diwānih, 1414 AH, Beirut, Dār Al-Kitab Al-Arabi.
Thaʿlab, Abu Al-ʿAbbas, “Majālis Thaʿlab”, Egypt, Dār Al-Maʿārif.
Umar bin Abi Rabiʿah, “Al-Dīwān”, Beirut, Dār Al-Kutub Al-ʿIlmia.
Yazid bin Mufaragh, “Al-Dīwān”, 1395 A.H., Beirut, Al-Resala Foundation.

١٣٨١
١٩٦١

Journal of

Arabic Language and Literature

Vol : 5 | Part : 2 | May - Aug 2022